الموسم الثاني
للانصات المركزي

جولة الحسم في تركيا.. العالم يترقب التغيير او الاستمرار

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الاحد
2023/05/28
No. : 7799

عبر القانون والنظام

رئيسة البرلمان: وقفنا ضد افساد التوافق الوطني

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: استمرار التعاون بين المركز والإقليم، لتعزيز الأمن والاستقرار
- قوباد طالباني: الدفاع عن مكونات كوردستان من صلب واجبات الاتحاد الوطني
- قوباد طالباني :هذا تحالف من اجل الحرب ضد داعش و نفتخر به
- احياء القطاع الاقتصادي والوضع الخدمي مرهون بالاستقرار السياسي
- د.ريواز فائق: وقفنا ضد افساد التوافق الوطني بالسبل القانونية
- حركة التغيير تدعو لاجتماع قمة ولاترى ضرورة لاجتماع مفوضية الانتخابات
- مقرر مجلس المفوضين: لن أشارك في اجتماعات مفوضية الانتخابات
- الجبهة التركمانية: يجب التوافق على الملفات الوطنية والمصيرية
- الاتحاد الوطني: خدمة المناطق المستقطعة من أولويات مهامنا
- إيعاز حزبي يورط وزير العدل في حكومة الاقليم
- الاتحاد الوطني يفي بوعوده ويثبت حقوق المواطنين في الموازنة
- الاتحاد الوطني يعيد أكثر من 20 ترليون دينار الى موظفي اقليم
- رئيس الجمهورية: ضرورة الاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية لسكان بغداد
- رئيس الجمهورية : الحكومة جادة في الانفتاح في مجال الاستثمار
- العراق يعلن مشروع "طريق التنمية" للربط البري بين دول الخليج وتركيا

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- ما هي خطط الصدر للانتخابات العراقية؟
- في قلب العاصفة.. التدهور البيئي، وتغير المناخ، والنزوح في العراق
- أزمة السكن في العراق.. تزايدت الأسباب وغابت الحلول

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- يوم الحسم.. حقائق تنبغي معرفتها قبل جولة الحسم
- تركيا بعد الانتخابات: إما الديمقراطية والإصلاح أو استمرار الأزمات
- الشعوب الديمقراطي: الكرد سيزحفون نحو صناديق الاقتراع
- سيري ثريا أوندر: مقاطعة التصويت ليس في مصلحة الكرد
- قره يلان: على الشعب الكردي أن يعبر عن إرادته في الانتخابات
- أردوغان لم يعد سلطانا يسحر جمهوره.. ويهزم الأحزاب مجتمعة

المـرصد الايراني

- مؤشرات إعادة تنظيم "مجلس الأمن القومي" الإيراني
- الرياض وطهران.. مسارات جديدة واتجاهات محتملة

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- قمة السبع ومسار المواجهة مع روسيا والصين
- ملامح النظام العالمي الجديد
- الأمازيغيون وثمة حقوق
- الذكاء الاصطناعي والديمقراطية والنظام العالمي

العدد: 7799... 28-5-2023

استمرار التعاون بين المركز والإقليم، لتعزيز الأمن والاستقرار

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في دباشان، يوم السبت ٢٠٢٣/٥/٢٧ السيد قاسم الأعرجي مستشار الأمن الوطني العراقي.

وجرى خلال اللقاء التباحث حول الوضع السياسي والأمني في البلد، حيث تم التأكيد على ضرورة توسيع أطر التعاون والتنسيق العسكري والاستخباري، من أجل استتباب الاستقرار وضمان حياة آمنة للمواطنين.

هذا وبحث مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي في السليمانية، السبت، إجراءات المحضر الأمني بين العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقال مكتبه الإعلامي إنه "بتوجيه من القائد العام للقوات المسلحة، السيد محمد شياع السوداني، أجرى مستشار الأمن القومي، السيد قاسم الأعرجي، صباح السبت، زيارة إلى السليمانية، على رأس وفد من الأجهزة الأمنية ووزارة الخارجية".

وكان في استقبال الأعرجي والوفد المرافق له في مطار السليمانية، وزير داخلية الإقليم السيد ريبر أحمد، الذي توجه من أربيل إلى السليمانية، ومديرو الأجهزة الأمنية في الإقليم . وفقا للبيان.

وعقد اجتماع مشترك، استكمالا للاجتماع الأول في أربيل، وقدم خلاله وزير داخلية الإقليم عرضا عن الإجراءات التي اتخذها الإقليم، كما قدم مديرو الأجهزة الأمنية إيجازا عن كل الأعمال المتعلقة ببنود المحضر الأمني بين العراق وإيران.

كما جدد وزير داخلية الإقليم التأكيد على الالتزام بالاتفاق الذي عقدته الحكومة مع الجانب الإيراني.

وأجرى الوفد أيضا، زيارة إلى رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، السيد بافل طالباني في السليمانية، جرى خلالها بحث مجمل الأوضاع السياسية والأمنية، فضلا عن التأكيد على استمرار التعاون بين المركز والإقليم، لتعزيز الأمن والاستقرار في البلاد.

قوباد طالباني: الدفاع عن مكونات كوردستان من صلب واجبات الاتحاد الوطني

استقبل قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، الخميس ٢٠٢٣/٥/٢٥، عددا من الشخصيات الكاكائية في مناطق الموصل وأربيل.

وخلال الاجتماع، استمع قوباد طالباني عن كثب، الى مشاكل الكاكائيين، متعهدا اياهم بتعيين ممثل لهم في سكرتارية الرئيس مام جلال، ليكون على اطلاع دائم على أوضاعهم ومشكلاتهم.

وقال المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال: «الكاكائيون من المكونات الأصيلة والمهمة في المجتمع الكوردستاني، والاتحاد الوطني يعتبر حماية الكاكائيين والدفاع عن المكونات الكوردستانية كافة من صلب واجباته».

وفي جانب آخر من الاجتماع، تم التطرق الى مشكلة مزارات الكاكائية، حيث وعد قوباد طالباني بمتابعة القضية عن كثب، وحل مشكلة المزارات والمواقع المقدسة للكاكائيين.

هذا تحالف من اجل الحرب ضد داعش و نفتخر به

الى ذلك اعتبر نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان، قوباد طالباني، أن الانتقاد والإدانة، هما الآلية الوحيدة المتوفرة إزاء الهجمات التركية والإيرانية على أراضي إقليم كوردستان، مؤكداً أن الأمر «مرتبط بسيادة العراق» الذي «لا يملك السيادة على أراضيه».

وقال نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان، قوباد طالباني، خلال مشاركته في الحلقة الأولى من برنامج «بيستون توك» لشبكة رووداو الإعلامية: «لا نملك السيطرة على سماء بلدنا وبالكاد نسيطر على أرضنا».

واستضاف برنامج «بيستون توك» الجديد لشبكة رووداو الإعلامية، والذي يقدمة «بيستون عثمان» في حلقته الأولى التي بثت يوم الأربعاء (٢٤ أيار ٢٠٢٣)، نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان، قوباد طالباني، بمشاركة طلبة جامعة كوردستان.

ونوّه قوباد طالباني، رداً على سؤال لأحد الطلبة المشاركين في البرنامج، حول سبل منع الهجمات الإيرانية والتركية على أراضي إقليم كوردستان، إنه لا توجد آلية سوى إدانه وانتقاد الهجمات بالطائرات المسيّرة والقصف، منوّهاً إلى أن الأمر «مرتبط بسيادة العراق».

ورأى أن «مشاركتنا في العراق وأن نكون جزءاً من أراضيه، يجب أن تكون لها فائدة لنا».

وأشار إلى أن «مطار السليمانية تعرض للهجوم ولم يعترض أحد، وقد تبيّن لديّ بأن الجميع بإمكانهم انتهاك السيادة العراقية، إلا الكورد».

زيارة مظلوم عبدي للسليمانية كانت بطلب أحد الحلفاء

نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان رفض أن يكون مظلوم عبدي، قد زار السليمانية بناء على دعوة من الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وأوضح أن مظلوم عبدي زار السليمانية بناء على طلب أحد حلفائهم، لكن الاتحاد الوطني الكوردستاني دفع ضريبة الزيارة.

واستطرد قوباد طالباني أن لديهم تحالفاً مع الكورد في روجآفا لم يخفوه وهو «في إطار الحرب ضد داعش وتركيا»، مبيّناً أن تركيا على دراية بهذا التحالف.

وقال في هذا السياق: «لا نخجل من هذا التحالف وهو ليس سراً ولا نقوم باخفائه، بل نفتخر به، وهو في إطار الحرب ضد داعش».

بيع النفط عبر سومو «في مصلحة إقليم كوردستان»

نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان، أعرب عن اعتقاده في أن بيع نفط إقليم كوردستان عن طريق شركة تسويق النفط العراقية (سومو) يصب «في مصلحة إقليم كوردستان».

وأضاف أن مشكلة النفط بين أربيل وبغداد «قد تشهد حلاً نهائياً» من خلال الاتفاق النفطي بين أربيل وبغداد.

وكانت بغداد قد شهدت في (٤ نيسان ٢٠٢٣)، التوقيع على اتفاق استئناف تصدير نفط إقليم كوردستان، بحضور رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني.

الاتفاق جاء بعد توقف تصدير نفط إقليم كوردستان إثر قرار هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية يوم (٢٣ آذار ٢٠٢٣)لصالح العراق، في دعواه ضد تركيا لمخالفتها أحكام «اتفاقية خط الأنابيب العراقية – التركية» الموقعة عام ١٩٧٣.

الكثير من المشاكل في كركوك

قوباد طالباني رأى أن هناك الكثير من المشاكل في كركوك، جزء منها على صلة بـ «راكان الجبوري» الذي يتولى منصب المحافظ وكالة بطريقة «غير قانونية»، فيما الجزء الآخر يتعلق بـ «الغدر» الذي حصل بعد أحداث ١٦ أكتوبر ٢٠١٧ التي اعقبت الاستفتاء على استقلال إقليم كوردستان.

وقال إن «الكتل الكوردستانية والوزراء الكورد في بغداد متفقون على ضرورة التعامل بجدية مع هذا الموضوع»، مؤكداً أن «قضية كركوك لم يتم تجاهلها بأي شكل».

ونوّه إلى أن الانتخابات المقبلة ستظهر «الصوت الحقيقي لشعب كوردستان الذين يرون في كركوك مدينة كوردستانية»، ليتولى كوردي منصب المحافظ مجدداً.

روداو

احياء القطاع الاقتصادي والوضع الخدمي مرهون بالاستقرار السياسي

استقبل آسو مامند عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني مساء الخميس ٢٠٢٣/٥/٢٥ في مبنى المكتب السياسي بمدينة كركوك السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني.

وخلال لقاء ودي حضره عدد من اعضاء المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني، وبعد ان رحب آسو مامند بالسيد عمار الحكيم والوفد المرافق له الى مدينة كركوك، اكد الجانبان على العلاقات الاخوية و التنسيق المشترك بين الجانبين وجميع الاحزاب و الاطراف السياسية، وشددا على اهمية الحفاظ على هذه العلاقات و تعزيزها.

كما جرى خلال اللقاء التطرق الى المسائل السياسية والخدمية و العلاقات بين مختلف الاطراف، حيث قال آسو مامند عضو الهيئة العاملة: احياء القطاع الاقتصادي والوضع الخدمي مرهون بالاستقرار السياسي، حيث انه كلما كانت العلاقات بين الاطراف السياسية طبيعية و جيدة، كان القطاع الاقتصادي و الخدمي افضل و اسرع تقدما.

بعدها التقى السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني برفقة آسو مامند عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني عددا من الأحزاب والأطراف الكردستانية في كركوك وممثلي مختلف الشرائح، واستمع عن كثب إلى مقترحاتهم ومشاكلهم ومطالبهم.

PUKnow

د.ريواز فائق:

وقفنا ضد افساد التوافق الوطني بالسبل القانونية

أعلنت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان انها مسؤولة عن الحفاظ على سيادة القانون وعدم السماح بإفساد التوافق الوطني، حيث حاول نائب رئيس البرلمان بأمر من رئيس الحكومة تسوية الامور بشكل غير قانوني. ودعا اعضاء مجلس المفوضين الى ان يقوموا بواجبهم الوطني والاخلاقي لإنهاء هذه المهزلة التي قام بها الحزب الديمقراطي.

التوافق الوطني في القضايا ذات الأبعاد الوطنية

وقالت الدكتور ريواز فائق رئيسة برلمان الاقليم خلال تصريح صحفي حول الانتخابات ومجرياته: « لم يرد الحزب الديمقراطي الاتفاق مع الاتحاد الوطني وحركة التغيير والاطراف السياسية حول تعديل قانون الانتخابات، لكن بعد تمديد عمر البرلمان اعلن الديمقراطي انه سيقدم مبادرة حول القانون ويريد تعديل قانون الانتخابات، وكنا نعتقد ان هذه المسائل لها ابعاد وطنية ويجب التوافق عليها، وليس كما اراد الحزب الديمقراطي

وما حصل يوم ٢٠٢٣/٥/٢٢ في جلسة البرلمان».

« انني كرئيسة البرلمان مسؤولة عن احترام الاتفاق الذي حصل بين الاطراف السياسية حول المسائل الوطنية، ومسؤولة عن عدم السماح بانتهاك القانون وتمرير المسائل التي لها ابعاد وطنية دون التوافق الوطني عليها « تقول رئيسة البرلمان.

كاروان كزنيي: طرف سياسي يريد تمرير ملف الانتخابات بشكل غير قانوني

من جانبه يقول كاروان كزنيي عضو كتلة الاتحاد الوطني في برلمان الاقليم: «لم يكن موقف رئيسة البرلمان حول انهاء الجلسة لخدمة الاتحاد الوطني، بل كان القرار للحفاظ على الامن الوطني وسيادة القانون».

وأضاف: «خلال خمس سنوات مضت، بذل الاتحاد الوطني جهودا كبيرة مع الكتل البرلمانية للاتفاق حول المسائل الوطنية، لكن عندما يريد طرف معين تمرير قضية مهمه مثل الانتخابات دون التوافق الوطني والانفراد، بالتاكيد سيصطدم بممانعة ورفض كتلة الاتحاد الوطني».

الاتحاد الوطني يريد جعل البرلمان منصة لخدمة المواطنين

وأكد كاروان كزنيي ان كتلة الاتحاد الوطني حاول مرارا، جعل برلمان كوردستان منصة لتحقيق حقوق ذوي الشهداء والاستاذة والموظفين و ايجاد فرص العمل، وليس موضعا لتسوية الخلافات غير القانونية، وموعد الانتخابات الذي هو حق شرعي لمواطني الاقليم لايستوجب المناقشة عليه».

«تؤكد كتلة الاتحاد الوطني على اجراء انتخابات شفافة ونزيهة في اقليم كوردستان، وان هدف الاتحاد الوطني هو ان يمثل المكونات ممثلوهم الحقيقيون في البرلمان وعدم استخدامهم لأغراض حزبية»، يقول كاروان كزنيي.

يقف الاتحاد الوطني ضد المحاولات التي تريد تمرير مسألة الاتنخابات بالتفرد وبشكل غير قانوني وعدم الاكتراث للتوافق الوطني، لذلك فإن الاتحاد الوطني يرى انه من واجبه الحفاظ على وحدة الصف الكوردستاني وعدم السماح بالتفرد والاحتكار.

PUKMEDIA

حركة التغيير تدعو لاجتماع قمة ولاترى ضرورة لاجتماع مفوضية الانتخابات

يجب حسم تفعيل المفوضية وتعديل قانون الانتخابات معا وبالتوافق

دعت حركة التغيير الى اجتماع قمة للأحزاب السياسية الرئيسة في اقليم كوردستان، وتؤكد أنها لا ترى ضرورة لعقد أي اجتماع لمفوضية الانتخابات «لعدم السماح بانتهاك القانون وأسس التوافق الوطني».

وخلال بيان أصدره السبت ٢٠٢٣/٥/٢٧، تشير حركة التغيير الى أنه «في ٢٠٢٣/٣/١١، وقعت الأحزاب الخمسة الرئيسة في الاقليم على اتفاق تقضي بأن تفعيل المفوضية وتعديل قانون الانتخابات لهما أبعاد وطنية ويجب حسمهما معا وبالتوافق».

وأضاف البيان: «لمنع استمرار الوضع الراهن وحدوث المزيد من الشرخ، وكذلك عدم السماح بانتهاك القانون وأسس التوافق الوطني، فإننا لا نرى ضرورة لعقد أي اجتماع لمفوضية الانتخابات في الاقليم».

وفي ختام بيانه تقول حركة التغيير: «بهدف ايجاد حل للمشكلات في اقليم كوردستان وإبعاد الخطر عن معيشة المواطنين وحماية كيان الاقليم، ندعو الى عقد اجتماع قمة بين الأحزاب السياسية الرئيسة في الاقليم».

مقرر مجلس المفوضين: لن أشارك في اجتماعات مفوضية الانتخابات

وجه اسماعيل حمه علي خورمالي مقرر مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات والاستفتاء في اقليم كوردستان، توضيحا حول تفعيل المفوضية اعلن فيه انه «لن يشارك في اعمال ونشاطات واجتماعات المفوضية التي سجلت عليها الملاحضات والنقد القانوني، ما لم تتم تهيئة جو مستقر وصحي في الاقليم». وفيما يأتي نص التوضيح:

توضيح للرأي العام

بسم الله الرحمن الرحيم

خلال تنفيذ مهامي كمفوض في المفوضية العليا المستقلة للانتخاب والاستفتاء، كانت أعمالي ونشاطاتي ومواقفي حرفية وايجابية، واعلنت مرارا انني لن اشارك في اي اجتماعات او اعمال او نشاطات، تشكل سببا في الصراعات وتفرز تأثيرات سلبية على مكانة المفوضية وتتنافى مع المصالحة والحيادية وتفسد الاستقرار السياسي في اقليم كوردستان.

وحول تفعيل المفوضية في برلمان كوردستان يوم (٢٠٢٣/٥/٢٢) اضافة الى الملاحضات والاشكاليات القانونية على العملية، اعتبر هذه العملية حالة غير صحية لاتخدم قناعتي والمبدأ الذي اعمل عليه.

ومن هذا المنطلق وكموقفي المبدئي وبعيدا عن التحيز والعداء ضد اي شخص او طرف اعلن للرأي العام عدم مشاركتي في اي عمل او نشاط واجتماع من الان وفي المستقبل إذا كانت فيه ملاحضات واشكاليات قانونية، ما لم يكن هناك جو مستقر وصحي يخدم سائر العملية السياسية والمصالحة والوحدة والتعايش في كوردستان.

اسماعيل حمه علي نوري

مقرر مجلس المفوضيين

٢٠٢٣/٥/٢٧

الجبهة التركمانية: يجب التوافق على الملفات الوطنية والمصيرية

اكد رئيس كتلة الجبهة التركمانية في برلمان كوردستان، ضرورة تمرير الملفات الوطنية والمصيرية بالتوافق بين الاطراف السياسية، وليس كما حدث في يوم ٢٠٢٣/٥/٢٢.

وقال همداد صلاح بلال رئيس كتلة الجبهة التركمانية في برلمان كوردستان خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: نحن في كتلة الجبهة التركمانية في برلمان كوردستان نؤيد تمرير القوانين ذات الابعاد الوطنية بالتوافق والاجماع الوطني.

واضاف: عندما شعرنا بعدم حدوث توافق حول قرار تفعيل مفوضية الانتخابات في اقليم كوردستان خلال الجلسة السابقة لبرلمان كوردستان قررنا عدم التصويت لهذا القرار. وبالفعل لم يحدث توافق على هذا القرار بين الكتل البرلمانية.

من جانبه، اكد الخبير القانوني علي التميمي خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: ان صلاحيات رفع جلسة برلمان كوردستان او تاجيلها من الصلاحيات الحصرية لرئيسة برلمان كوردستان وهي من يتحكم في الجلسة.

واضاف: كل ما يأتي بعد رفع جلسة البرلمان من قبل رئيسة برلمان كوردستان هو قرارات غير قانونية لايكون لها اي اعتبار.

واضاف: لايحق لنائب الرئيس ادامة جلسة البرلمان بعد رفعها من قبل الرئيسة، الرئيسة كانت حاضرة في جلسة الامس وقررت رفعها، لذا فالقرارت التي صدرت بالامس غير صحيحة وتخالف القوانين المعمول بها.

الاتحاد الوطني: خدمة المناطق المستقطعة من أولويات مهامنا

أكدت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان كوردستان، أن الاتحاد الوطني يولي اهتماما كبيرا بالمناطق الكوردستانية المستقطعة، ويعتبر تقديم الخدمات لها من صلب واجباته، مجددا التأكيد على أنه لم يتم تفعيل مفوضية الانتخابات في اقليم كوردستان.

وزار وفد من كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الخميس ٢٠٢٣/٥/٢٥، مدينة خانقين، وخلال مؤتمر صحفي هناك بحضور شيركو ميرويس مسؤول مركز تنظيمات خانقين للاتحاد الوطني، قال زياد جبار رئيس الكتلة: «الاهتمام بالمناطق الكوردستانية المستقطعة من أولويات مهام الاتحاد الوطني الكوردستاني، ومنذ عهد الرئيس مام جلال وحتى الآن، كانت سياسة وجهود الاتحاد الوطني في الاقليم وبغداد ولاتزال، ولويات ا

إثبات كوردستانية تلك المناطق وضمان حياة مستقرة ومستحقة لمواطنيها»، مشيرا الى أن هدفهم من الزيارة «التعرف عن كثب على أوضاع مواطني تلك المناطق وإطلاعهم على الوضع السياسي في اقليم كوردستان والعلاقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية».

ما حدث في برلمان كوردستان ليس له أي اعتبار أو شرعية

وردا على سؤال حول الأحداث الأخيرة في برلمان كوردستان، قال زياد جبار: «هدف الاتحاد الوطني هو إجراء انتخابات نزيهة في الاقليم، إلا أن ما حدث في برلمان كوردستان لم يكن تفعيل مفوضية الانتخابات، بل كان فقط اضرابات وتوترات، حيث إن الحزب الديمقراطي كان خطط للموضوع قبل يوم من الجلسة، لذا فإن المفوضية لم يتم تفعيلها وما يدعيه الحزب الديمقراطي هو إجراء حزبي لا يتم العمل به وليس له أي اعتبار أو شرعية لدى الاتحاد الوطني الكوردستاني».

وأشار رئيس كتلة الاتحاد الوطني الى أن «مواطني كوردستان استبشروا خيرا بمبادرة رئيس الحزب الديمقراطي مسعود بارزاني لتوحيد البيت الكوردي، وكان الاتحاد الوطني أول من رحب بالمبادرة، لكن الديمقراطي هو الذي خالف مبادرة رئيسه خلال جلسة البرلمان، وما فعله كان لعرقلة إجراء الانتخابات وعدم توصل الأطراف السياسية الى اتفاق».

إيعاز حزبي يورط وزير العدل في حكومة الاقليم

نشر قرار غير قانوني في جريدة الوقائع

بأمر حزبي، يوعز وزير العدل في حكومة اقليم كوردستان بنشر القرار غير القانوني لبرلمان كوردستان حول ما يسمى تفعيل مفوضية الانتخابات، في جريدة (وقائع كوردستان)، في حين تقول وكيلة وزارة العدل، أنه « لم تكن توترات البرلمان قد انتهت تماما حين وصل كتاب البرلمان الى وزارة العدل».

مجلس الوزراء يهمل الكتاب القانوني

تقول شيلان عارف وكيلة وزارة العدل في حكومة الاقليم، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «في ظرف ساعة واحدة فقط وصل كتاب البرلمان الى الوزارة لنشره في جريدة (وقائع كوردستان)، ولكن الكتاب القانوني الموقع من قبل رئيسة البرلمان والصادر في اليوم نفسه حول عدم قانونية جلسة ٥/٢٢، والموجه الى مجلس الوزراء، لم يصل بعد الى وزارة العدل».

وأضافت وكيلة وزارة العدل: «العديد من القرارات الصادرة عن برلمان كوردستان نشرت في جريدة الوقائع ولم يتم العمل بها حتى الآن، مع أن أي قرار ينشر في الجريدة يكون العمل به ملزما، والجميع يعلم كيف كانت مجريات جلسة البرلمان حول تفعيل مفوضية الانتخابات»، مشيرة الى أن الكتاب المرسل حول هذا القرار غير القانوني، مكتوب فيه «يجب تنفيذه من تاريخ صدوره، في حين أن القرارات الأخرى يكتب فيه: ينفذ من تاريخ نشره في جريدة (وقائع كوردستان)، وبهذا يسبق تنفيذ قرار تفعيل المفوضية، نشره في الجريدة».

هناك قرارات عديدة لم تنشر في الوقائع

من جهته صرح لقمان وردي نائب رئيس كتلة الاتحاد الوطني في برلمان كوردستان، لـ PUKMEDIA قائلا: نشر القرار غير القانوني بتفعيل مفوضية الانتخابات في الاقليم في جريدة الوقائع، كان إجراءا عاجلا من قبل الحزب الديمقراطي عن طريق وزير العدل لتفعيل المفوضية، في حين هناك العديد من القرارات والقوانين الصادرة عن برلمان كوردستان لم تنشر حتى الآن في الوقائع»، مضيفا: «كان الأحرى بوزير العدل، الذي كان سكرتير البرلمان لثلاث دورات متتالية، وله إلمام جيد بالقوانين والأعراف البرلمانية، ألا يسمح بهذا الخرق القانوني في وزارته، بأن يتم نشر قرار غير قانوني في جريدة الوقائع، لأن سيادته أدى اليمين القانونية بأن يصون القانون».

الديمقراطي ورط وزير العدل في انتهاك القانون

مسألة ما يسمى بتفعيل مفوضية الانتخابات، بدأت عبر اجراءات غير قانونية، وانتهت بنشر القرار في جريدة الوقائع بصورة غير قانونية.

وبهذا الصدد يقول عباس فتاح نائب رئيس اللجنة القانونية في برلمان كوردستان في تصريح سابق لـ (PUKMEDIA): «ان مسألة تفعيل مفوضية الانتخابات وادخالها كفقرة في برنامج عمل جلسة البرلمان واقرارها بصورة غير قانونية ثم نشرها في جريدة الوقائع عبر وزارة العدل كانت كلها غير قانونية، ولايوجد شيء اسمه تفعيل المفوضية».

وأضاف فتاح، أن «الحزب الديمقراطي لم يورط كتلته البرلمانية ومن يسمون بممثلي المكونات في هذه القضية، بل ورط وزير العدل في انتهاك القانون وفرض الهيمنة الحزبية عليه، في حين كان وزير العدل سكرتيرا لبرلمان كوردستان خلال ثلاث دورات سابقة ومن المفترض ان يكون لديه خبرة حول النظام الداخلي وقانون البرلمان، لكنه تورط في هذه الخروقات القانونية».

هذا وقررت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان اقليم كوردستان تأجيل جلسة البرلمان يوم ٢٠٢٣/٥/٢٢، وفق الفقرة ٣ من المادة ١٨ من النظام الداخلي لبرلمان الاقليم.

وعقب قرار رئيسة البرلمان حدثت توترات ومناوشات بين كتلتي الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي.

وقالت رئيسة البرلمان خلال رئاستها لجلسة برلمان كوردستان: « من اجل الحفاظ على وحدة الصف الوطني واجماع القوى السياسية، قررت استخدام صلاحياتي الحصرية والمطلقة ودون قيد أو شرط الموجودة في الفقرة ٣ من المادة ١٨ من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان التي تعطي لرئيس البرلمان صلاحيات رئاسة الجلسة ورفعها وتأجيلها وتحديد يوم الاجتماع، لهذا قررت رفع جلسة اليوم الاحد الى وقت آخر وبرنامج عمل آخر».

من جهتها أصدرت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان كوردستان، بلاغا حول موقف الحزب الديمقراطي بادخاله فقرة غير قانونية الى جلسة البرلمان وأكدت ان هذه الخطوة غير النظامية تخالف المادة (٤٨) الفقرة (٤) من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان، لان هذه الفقرة لم تعلن قبل (٢٤) ساعة من الجلسة، وكذلك تخالف الاتفاق السياسي بين القوى السياسية والكتل البرلمانية.

PUKMEDIA

الاتحاد الوطني يفي بوعوده ويثبت حقوق المواطنين في الموازنة

أعلنت كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب العراقي، الخميس، عن تضمين فقرة في الموازنة المالية تنص على إلزام حكومة اقليم كوردستان باعادة الأموال المدخرة من رواتب موظفي إقليم كوردستان بنسبة ١٠٪ شهريا.

وقال هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في بيان: بعد ان صوتت اللجنة المالية النيابية على مشروع قانون الموازنة العامة للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥)، بذلك قد وفى الاتحاد الوطني الكوردستاني بجميع وعوده.

واضاف: الإتحاد الوطني الكوردستاني كان ومايزال حريصاً على مقدرات المواطنين في اقليم كوردستان، وكما وعد الاتحاد الوطني بأنه يضع مسألة الموازنة ورواتب الموظفين والدفاع عن قوت المواطنين من اولويات اعماله وواجباته في بغداد و في مجلس النواب العراقي، والان الاتحاد الوطني الكوردستاني يفي بوعودهِ واستطاع ان يضمن مسألة رواتب الموظفين ومتقاعدي الاقليم وحقوق ومستحقات محافظاته في الميزانية التشغيلية الاستثمارية وتنمية الاقاليم بالاضافة الى تخصيص ميزانية خاصة الى محافظة حلبجة واعادة الرواتب المدخرة وبنسبة ١٠٪ شهريا في الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥).

ثبتنا فقرات مهمة تخص حياة وقوت المواطنين في الموازنة

وتمكنت كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب، من تثبيت عدة فقرات في الموازنة الاتحادية العامة لخدمة حياة ومعيشة المواطنين.

وقالت الدكتورة نرمين معروف خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني اضاف بعض المطالب الى المادتين ١٣ و١٤ في مشروع قانون الموازنة الاتحادية للاعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥.

واضافت: من تلك الفقرات هي ان تقوم حكومة اقليم كوردستان باعطاء الاولوية لصرف رواتب الموظفين والمتقاعدين، كما اقترحت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني فقرة اضيفت الى المادة ١٤ تلزم حكومة اقليم كوردستان باعادة الرواتب المدخرة للموظفين شهريا بنسبة ١٠٪.

واوضحت: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني وكما عاهد الموطنين بالدفاع عن حقوقهم ومستحقاتهم، وهاهو الان يفي بوعوده ويثبت حقوق المواطنين داخل الموازنة.

وقالت الدكتورة نرمين معروف: وفقا لمسودة مشروع قانون الموازنة الاتحادية تودع ايرادات النفط المصدر من اقليم كوردستان في البنك المركزي العراقي ومن ثم يقوم وزير المالية الاتحادية بتخويل رئيس حكومة اقليم كوردستان بسحب تلك الاموال، بالاضافة الى فقرة تلزم الحكومة بصرف مستحقات المحافظات بالتساوي ودون تمييز.

المالية النيابية: صوتنا بعدالة على المقترح المتعلق بالعلاقة بين بغداد والاقليم

من جانبها أكدت اللجنة المالية النيابية، الجمعة، أنها صوتت بعدالة على المقترح المتعلق بالعلاقة بين بغداد والاقليم في الموازنة المالية العامة.

وقال عضو اللجنة يوسف الكلابي في تغريدة تابعها المسرى "شكرا للثابتين على المواقف الوطنية .. شكرا للاتحاد الوطني الكوردستاني".

وأضاف أنه "تم التصويت على المقترح المتعلق بالعلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم .. بانصاف وعدالة وبحضور كافة اعضاء اللجنة عدا اعضاء حزب البارتي الذين انسحبوا احتجاجاً".

PUKMEDIA، المسرى

الاتحاد الوطني يعيد أكثر من 20 ترليون دينار الى موظفي اقليم

بذلت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني جهودا كبيرة لتثبيت المادتين ١٣ و ١٤ من مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥، المتعلقتين باستحقاقات اقليم كوردستان، وبهذا تكون حكومة الاقليم مجبرة على سداد الرواتب المدخرة الى موظفي اقليم كوردستان بنسبة لا تقل عن ١٠٪ شهريا من راتب الموظف، ما يبلغ في مجمله أكثر من ٢٠ ترليون دينار.

الاتحاد الوطني يفي بوعوده

وكانت الدكتورة نرمين معروف، عضو اللجنة المالية النيابية عن كتلة الاتحاد الوطني، قد قالت خلال تصريح سابق للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «ان الاتحاد الوطني الكوردستاني اضاف بعض المطالب الى المادتين ١٣ و١٤ في مشروع قانون الموازنة الاتحادية للاعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥».

وأضافت: من تلك الفقرات هي ان تقوم حكومة اقليم كوردستان باعطاء

الاولوية لصرف رواتب الموظفين والمتقاعدين، كما اقترحت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني فقرة اضيفت الى المادة ١٤ تلزم حكومة اقليم كوردستان باعادة الرواتب المدخرة للموظفين شهريا بنسبة ١٠٪ من راتب الموظف.

واوضحت: «ان الاتحاد الوطني الكوردستاني وكما عاهد مواطني كوردستان بالدفاع عن حقوقهم ومستحقاتهم، هاهو الآن يفي بوعوده ويثبت حقوق المواطنين داخل الموازنة».

وبهذا إذا كان موظف لديه ٣٠ مليون دينار مدخرا لدى حكومة الاقليم، وراتبه الشهري هو مليون دينار، فإنه يتسلم شهريا ١٠٠ ألف دينار إضافة الى راتبه حتى ينتهي سداد الـ٣٠ مليون دينار له».

مليون و٢٥٠ ألف موظف مستفيدون من هذه الفقرة

وفق النظام البايومتري، فإن حكومة اقليم كوردستان يملك مليونا و٢٤٩ ألفا و٤٨١ موظفا، ويحتاج شهريا الى حوالي ٩٠٠ مليار دينار لتوفير رواتبهم.

ووفق متابعات PUKMEDIA ، فإن حكومة الاقليم مديون بحوالي ٢٠ ترليون دينار، مجموع الرواتب المدخرة للموظفين، خلال الأعوام ٢٠١٥- ٢٠١٨.

بدأ نظام إدخار رواتب موظفي اقليم كوردستان في عهد الكابينة الثامنة، من ٢٠١٥- ٢٠١٨، حيث لم يتسلم الموظفون ٥ رواتب كاملة، وتقاضوا على مدى ٣٤ شهرا رواتب مدخرة بنسب متفاوتة.

خلال جلسة برلمان كوردستان يوم ٢٠٢٠/١٠/٥، كشف رئيس مجلس وزراء الاقليم مسرور بارزاني، أن «حجم ديون حكومة الاقليم إزداد ووصل الى ٢٨/٥ مليار دولار»، وبشأن الرواتب المدخرة للموظفين قال: «يبلغ مقدارها (٨ مليارات و٩٦٦ مليونا و١٥٦ ألفا و٥١٤ دولارا) ويبلغ بالدينار العراقي (١٠ ترليونات و٥٩٧ مليارا و٩٩٧ مليون دينار عراقي).

ادخار الرواتب تحول الى استقطاع في الكابينة التاسعة

تحول نظام ادخار الرواتب الى استقطاع في عهد الكابينة التاسعة لحكومة الاقليم، وخلال عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١، لم يتسلم الموظفون ٧ رواتب كاملة، وتقاضوا رواتب ١٠ شهور باستقطاع نسبة ١٨٪ و٢١٪.

ويبلغ مجموع الرواتب المستقطعة خلال هذين العامين ٨ ترليونات و١٩٠ مليار دينار

PUKMEDIA

رئيس الجمهورية: ضرورة الاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية لسكان بغداد

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٥ أيار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، محافظ بغداد السيد محمد جابر العطا.

وجرى، خلال اللقاء، بحث المشاريع التي تقوم بها المحافظة والخدمات التي تقدمها للمواطنين في العاصمة، حيث شدد رئيس الجمهورية على ضرورة الاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية لسكان بغداد، فضلاً عن أهمية تطوير مظاهر الحياة العامة والحفاظ على النظام وبما يتناسب مع دورها التاريخي ومكانتها الحضارية.

وأكد السيد الرئيس أن الأمن والاستقرار ركيزة أساسية في حياة الشعوب، لافتا فخامته إلى أننا نحتاج إلى التثقيف باتجاه المواطنة والتمسك بالوطن والاعتماد على الكفاءات الموجودة في البلد.

وأضاف فخامته بهذا الصدد أن بغداد ركيزة هامة للثقافة والعلوم والآداب وتحتاج إلى التخطيط والإحصاء، والعالم المتقدم يعتمد اليوم على البرامج والخطط المستقبلية.

وأشار السيد الرئيس إلى أهمية إنشاء حديقة خاصة بالشهداء تقديرا واعتزازا بتضحياتهم الجليلة من أجل العراق، والاهتمام بدور الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة وشديدي العوق.

من جانبه، استعرض السيد العطا آليات عمل المحافظة وخططها المستقبلية، فضلاً عن المعوقات التي تواجهها، مؤكدا الحاجة إلى مشروع ثقافي يؤسس لاحترام الدولة ومؤسساتها.

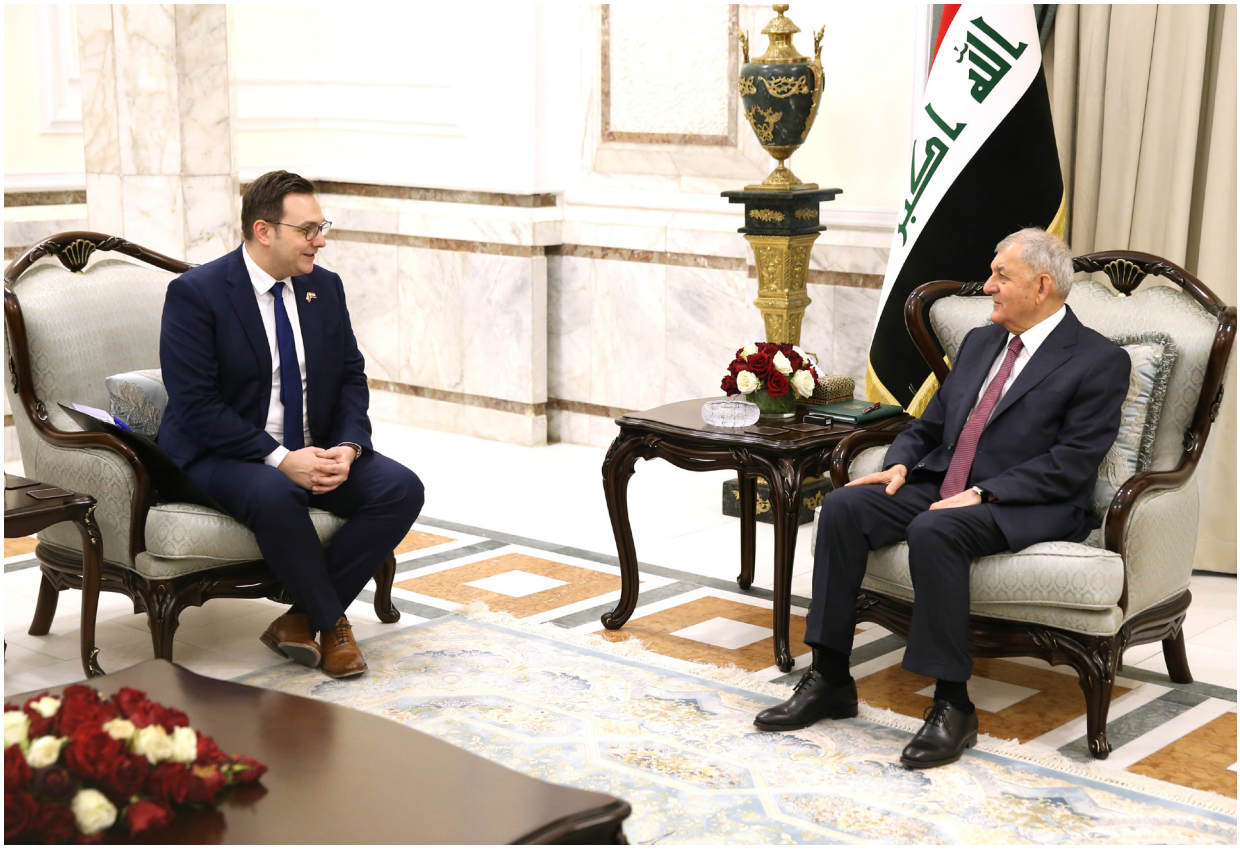

رئيس الجمهورية : الحكومة جادة في الانفتاح في مجال الاستثمار

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٥ أيار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وزير الخارجية التشيكي السيد يان ليبافسكي والوفد المرافق له وبحضور معالي وزير الخارجية فؤاد حسين.

وتطرق فخامة الرئيس إلى الوضع في العراق والاستقرار الأمني الذي تشهده بغداد وبقية المدن الأخرى، مشيرا إلى أن الحكومة لديها برنامج طموح يتضمن تدعيم الأمن والاستقرار، وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وأشار السيد الرئيس إلى أن جهودا تبذل حاليا لإقرار الموازنة قريبا وهذا سيشجع الفرص الاستثمارية في البلاد، معربا عن أمله بتواجد الشركات التشيكية والاستثمار في العديد من المشاريع الاستراتيجية المهمة، وتعاونها مع الشركات العراقية في هذا الشأن.

وأكد فخامته في هذا السياق أن الحكومة العراقية جادة في الانفتاح في مجال الاستثمار وتسهيل إجراءات دخول الشركات العالمية للبلاد وتشجيعها على الاستثمار في ضوء الاستقرار الأمني في المحافظات والمدن العراقية، مشيرا إلى أن العراق لديه علاقات جيدة ومنفتح على دول العالم والمنطقة وبما يخدم المصالح المشتركة.

من جانبه، أعرب الوزير يان ليبافسكي عن سعادته لزيارة العراق ولقائه فخامة رئيس الجمهورية، مشيرا إلى أن بلاده ترحب بالتطورات التي يشهدها العراق، ومبديا استعداد الشركات التشيكية للاستثمار في العراق. كما جرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وضرورة تعزيز التعاون والتنسيق في مختلف المجالات وخصوصا التجارية والاقتصادية والصناعية وبما يحقق مصالح البلدين والشعبين.

العراق يعلن مشروع «طريق التنمية» للربط البري بين دول الخليج وتركيا

أعلن العراق خلال مؤتمر جمع مسؤولين من دول مجاورة في بغداد السبت مشروع خطّ بري وخط للسكك الحديد يصل الخليج بالحدود التركية، يطمح العراق عبره الى التحول خطا أساسيا لنقل البضائع بين الشرق الأوسط وأوروبا.

ولا يزال المشروع الذي حدّدت الحكومة العراقية كلفته بنحو ١٧ مليار دولار وبطول ١٢٠٠ كلم داخل العراق، في مراحله الأولى.

وتطمح بغداد إلى تنفيذ هذا المشروع الذي أطلق عليه اسم «طريق التنمية»، بالتعاون مع دول في المنطقة، هي قطر والإمارات والكويت وعمان والأردن وتركيا وإيران والسعودية وسوريا، والتي دعي ممثلوها السبت إلى العاصمة العراقية للمشاركة في المؤتمر المخصص لإعلان المشروع.

وفي كلمة خلال افتتاح المؤتمر السبت، قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني «نرى في هذا المشروع المستدام ركيزة للاقتصاد المستدام غير النفطي وعقدة ارتباط تخدم جيران العراق والمنطقة وإسهاما في جلب جهود التكامل الاقتصادي».

وأورد بيان للجنة النقل والاقتصاد في مجلس النواب نقلته وكالة الأنباء العراقية أن المشروع سيكون «استثمارياً للدول المشاركة وكل دولة بإمكانها إنجاز جزء من المشروع».

وأشار البيان إلى أنه «من المؤمل أن ينجز المشروع ويكتمل خلال ٣- ٥ سنوات»، مضيفاً أن «آلية الاستثمار سوف تناقش بعد عقد المؤتمر مع الدول المشاركة».

- «ترابط» -

قال السفير التركي في العراق الذي مثّل بلاده في المؤتمر إن تركيا «شريك رئيسي في طريق التنمية الذي يعد مكسباً للجميع»، مضيفاً بدون أن يذكر حجم مساهمة بلاده في المشروع، أن «طريق التنمية من شأنه أن يزيد الترابط بين دول المنطقة».

بدوره، قال وكيل وزير النقل الإيراني أفندي زاده وفق تصريحات نقلتها وكالة الأنباء العراقية إن «دور السكك الحديد مهم جداً، وهذا المشروع الجديد في العراق سيكون له دور ممتاز في نقل البضائع».

ويعاني العراق الغنيّ بالنفط، تهالكا في بنيته التحتية وطرقه جراء عقود من الحروب وانتشار الفساد. وتمرّ بعض الطرقات التي تصل بغداد بالشمال في مناطق تنشط فيها خلايا لتنظيم الدولة الاسلامية بشكل متفرق.

ويؤكد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أن من أولويات حكومته إعادة تأهيل البنية التحتية للنقل والطرق وقطاع الكهرباء المتهالك أيضاً.

ويسمح هذا المشروع للعراق باستغلال موقعه الجغرافي والتحول إلى نقطة عبور للبضائع والتجارة بين الخليج وتركيا ثمّ أوروبا.

ويهدف المشروع كذلك إلى بناء ١٥ محطة قطار للبضائع والركاب على طول الخط، تنطلق من البصرة جنوباً مروراً ببغداد وصولاً إلى الحدود مع تركيا.

- نقص في «الانسيابية» -

وهناك أعمال قائمة حالياً لتأهيل ميناء الفاو في أقصى جنوب العراق والمجاور لدول الخليج والذي سيكون محطة أساسية لتسلم البضائع قبل نقلها براً.

وتعدّ منطقة الخليج منطقة نقل بحري مهمة لاسيما في مجال نقل الموارد النفطية التي تستخرجها دول المنطقة.

وتساءل المستشار في اقتصاديات النقل الدولي زياد الهاشمي في حديث لفرانس برس عن مدى جدوى هذا المشروع الذي اعتبر أنه يفتقر إلى «الانسيابية».

وقال إن «الزبائن يفضلون نقل بضائعهم من آسيا إلى أوروبا بشكل مباشر بدون المرور بعملية تحميل وتفريغ، تؤثر على البضائع».

وثمة مشاريع عالمية أخرى تضع في صلب أهدافها التحول شريانا أساسيا في النقل العالمي، مثل «طريق الحرير الجديد» الذي أعلنه في العام ٢٠١٣ الرئيس الصيني شي جينبينغ.

وسمي هذا المشروع رسمياً مشروع «الحزام والطريق» ويضمّ ١٣٠ دولةً، ويهدف إلى تطوير البنى التحتية البرية والبحرية من أجل تحقيق ربط أفضل بين الصين (آسيا) وأوروبا وأفريقيا.

وكالة فرانس بريس

ابرز ما جاء في كلمة السوداني خلال مؤتمر (طريق التنمية)

(طريق التنمية) بما يحمله من منصّات للعمل، وقيمة مضافة للنواتج القومية والمحلية، ورافعات اقتصادية، هو خطةٌ طموحة ومدروسة لتغيير الواقع نحو بنية اقتصادية متينة. لقد تراكمَ الحديث عن التنويع الاقتصادي، ومواجهة آثار التغيّر المناخي، اليوم نحن وإياكم نقف على أعتاب مفتاح المواجهة، وكلُّ الجهود التي تعالج هذه المؤثرات، ستمرّ عبر طريق التنمية.

– نرى في هذا المشروع ركيزة للاقتصاد المستدام غير النفطي، وعقدة ارتباطٍ تخدم جيران العراق والمنطقة.

– ميناء الفاو الكبير، قطع شوطاً كبيراً نحو الإتمام، وسيكون بوابة لهذا الحراك الاقتصادي المهم.

– سوف تتكامل مع الميناء المدن الحضرية، التي سنؤسس بجوارها مدينة صناعية ذكية ستحاكي التطور التكنولوجيَّ الحاليَّ والمتوقع للسنوات الخمسين المقبلة.

– سيتمُّ توطين صناعات متعددة في تلك المدن باستثمار الموارد الأولية المحلية أو المستوردة، من أجل سدِّ الحاجة المحلية والإقليمية من منتجاتها.

–بهذا المشروع الواعد، سينطلقُ العراق نحو شراكة اقتصادية معكم، تجعل بلداننا مصدّرة للصناعات الحديثة والبضائع.

– سنعتمد في كلٍّ هذا على الممرّات متعددة الوسائط، وأكثر من (١٢٠٠) كم من السكك الحديدية، وتشغيلها البيني المشترك، والطرق السريعة.

–ستيسّر سكك الحديد والطرق السريعة عملية نقل البضائع، والوظائف التي ستخلقها هذه المشاريع ستكون بصمةً إيجابيةً تنقل شعوب المنطقة إلى مرحلة من التكامل والاستقرار ومواجهة للتحدّيات.

– طريق التنمية شريانٌ اقتصادي، وفرصةٌ واعدة لالتقاء المصالح والتاريخ والثقافات.

–انطلقت هذه الحكومة من الحاجاتِ الفعلية للشعبِ العراقي، وفق أولوياتٍ مدروسة، وبناءً على بيانات تعالج جذور عدم الاستقرار والتعثّر.

– مؤتمر طريق التنمية وما سيخرج به من خطوات، هو في مسار تحرّكنا على صعيد الإصلاح والنهوض الاقتصادي.

– لقد أسّسنا لهذا المؤتمر عبر تفاهماتٍ بناءة مع قادة وزعماء البلدان الشقيقة والصديقة لنا.

–تقع على عاتقكم اليوم مسؤولية إنضاج تلك التفاهمات، وبوصفكم مسؤولين وفنيين ومتخصّصين في القطاعات المعنية، ستتولّون وضع خارطة طريق عملية للانتقال إلى حيز التنفيذ والمباشرة بتحقيق الأهداف المرجوّة.

–ماضون في كلِّ ما يخدم شعبنا، ويزيدُ من بوابات التواصل مع الجوار الجغرافي والامتداد الثقافي، وكلِّ ما من شأنهِ أن يجذب الاستثماراتِ العالمية.

المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء

فيض الله تونا آيغون:

ما هي خطط الصدر للانتخابات العراقية؟

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

ستكون الانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات العراقية، التي قرر البرلمان إجراؤها في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، حاسمة لمستقبل البلاد السياسي.

ولكن الحكومة ستحدد موعد الانتخابات، على ألا يتجاوز تاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، بعد اعتماد قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠٢٣. ومع تعديل القانون الانتخابي مؤخرًا واعتماد قانون «سانت ليغو»، ستخلّف الانتخابات تأثيرًا كبيرًا على المشهد السياسي في العراق، خاصة إذا قررت الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية مثل التيار الصدري المشاركة فيها.

وعلى الرغم من أن الزعيم مقتدى الصدر قد أعلن في

> مشاركته في انتخابات المحافظات ستزوده بزخم حاسم لا يرغب في تفويته

نيسان/أبريل انسحاب تياره من السياسة إلى أجل غير مسمى، تجدر الإشارة إلى أنه قد أعلن انسحابه أكثر من مرة في السابق، ولكنه عاد إلى المشهد مرة أخرى.

وبما أن الفرص الكامنة في الانتخابات المقبلة قد تفوق المخاطر التي يتعرض لها الصدريون، فإن غيابهم عن المشهد السياسي ليس مضمونًا على الإطلاق.

وشكل تبني قانون «سانت ليغو» أحد الشكاوى الأولية لمتظاهري أكتوبر / تشرين ٢٠١٩، لأنه يخدم إلى حد كبير مصالح الكتل الحزبية الأكثر ثباتًا وتمويلاً ويفضلهم على المرشحين المستقلين.

وعندما تولى مصطفى الكاظمي منصب رئيس الوزراء في عام ٢٠٢٠ في أعقاب الاحتجاجات واستقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي، عدل البرلمان العراقي قانون الانتخابات وألغى قانون «سانت ليغو»، ما أدى إلى تقسيم العراق إلى المزيد من الدوائر الانتخابية، وإعادة تخصيص حصص النساء لتصل إلى ٨٣ مقعدًا كحد أدنى. كما قلل التعديل من نفوذ القوائم الانتخابية ومنح المرشح الواحد الحاصل على أكبر عدد من الأصوات في كل دائرة مقعدًا في البرلمان.

ولكن بعد عام من الجمود السياسي وعودة «الإطار التنسيقي الشيعي» المتحالف مع إيران إلى السلطة، أعاد البرلمان العمل بقانون «سانت ليغو» في كل من انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية.

وإذا لم تطلب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وقتًا إضافيًا للتحضير لانتخابات مجالس المحافظات، وهي الأولى منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، فإن التغييرات في القانون الانتخابي ستتطلب من الجماعات السياسية المشاركة تغيير استراتيجياتها بسرعة.

ومن المتوقع أن تشكل الأحزاب السياسية كتلاً، مع عودة العمل بقانون «سانت ليغو»، وتخوض الانتخابات معًا لتوسيع تمثيلها في البرلمان.

غير أن التيار الصدري، الذي تمتع بتأييد شعبي كبير في انتخابات عامَي ٢٠١٨ و٢٠٢١، قد يفعل العكس.

فإذا شكل التيار ائتلافًا انتخابيًا على غرار تحالف «سائرون للإصلاح» في عام ٢٠١٨، فسيكون هدفه الرئيسي وضع مخطط معين للكتلة بدلاً من مجرد زيادة عدد الأصوات. ولن يكون مفاجئًا، مثلاً، أن يتعاون التيار الصدري مع مجموعات على غرار مجموعة حركة تشرين.

وبطبيعة الحال، يعتمد كل هذا على عزم الصدريين على تنفيذ قرار زعيمهم الأخير بالانسحاب من السياسة. فالتيار الصدري سيشهد انخفاضًا كبيرًا في نفوذه في المحافظات الجنوبية على وجه الخصوص، إذا لم يشارك في انتخابات مجالس المحافظات، ما سيفسح المجال أمام تجمع الإطار التنسيقي لكسب أغلبية الأصوات في الكثير من المحافظات. وبالنظر إلى التنافس المرير بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، والذي تفاقم بشدة خلال

> لن يكون مفاجئًا، أن يتعاون التيار مع مجموعات على غرار مجموعة تشرين

المحاولات الفاشلة لتشكيل حكومة، فمن غير المرجح أن يكون الصدريون على استعداد للتنازل عن هذا النصر لخصومهم السياسيين.

ومع اقتراب الانتخابات، من المرجح أن يعزز التيار الصدري قاعدته من خلال تنظيم المظاهرات وأن تضغط عليه قاعدته الاجتماعية المستنفرة للمشاركة في الانتخابات. وبالنظر إلى أن التيار الصدري حصل على أغلبية الأصوات في انتخابات عام ٢٠٢١ أو حصل على أكبر عدد من المقاعد في محافظات بغداد والبصرة وذي قار وكربلاء وميسان والنجف والقادسية، فمن المتوقع أن يتمكن الحزب على نحو مماثل من تأمين الأغلبية في مجالس هذه المحافظات. إن أي توقعات تشير إلى أن التيار الصدري سيفوت هذه الفرصة عن قصد لا تعكس الواقع.

أمّا مستقبلاً، فمن المتوقع أن تجرى الانتخابات البرلمانية بعد حوالي ١٢-١٨ شهرًا من انتخابات مجالس المحافظات، التي يمكن اعتبار نتائجها تمهيدًا للانتخابات البرلمانية. وإذا كان التيار الصدري يهدف إلى تشكيل حكومة أغلبية، فمن الضروري جدًا له أن يشارك في جولة مجالس المحافظات هذه. فحتى في المحافظات التي لا يستطيع فيها الحصول على الأغلبية سيستفيد التيار من معارضته للإطار التنسيقي ومن توسيع قاعدة مؤيديه.

في الحقيقة، إن هذه الاستراتيجية تتلائم جيدًا مع تعهد التيار بالعمل على «منع الفساد».

ولذلك فمن المرجح أن يشارك التيار الصدري في الانتخابات المقبلة، لأن الخسائر المحتملة من عدم المشاركة تفوق مخاطر جني أعداد منخفضة من الأصوات، ولأنها ستكون فرصة لطمأنة قواعده التقليدية في المحافظات المعتادة وتوسيعها من خلال تقديم نفسه كالحزب المعارض الرئيسي. وعلى الرغم من كل هذا، من الضروري التوصل إلى اتفاق سياسي في العراق بشأن مبادئ ما بعد الانتخابات لضمان الاستقرار بين الخصوم السياسيين وتجنب المخاطر التي تهدد البنية السياسية. فنجاح انتخابات مجالس المحافظات والانتقال السلمي للسلطة الإدارية فيها يمكنهما أن يمهدا الطريق للانتخابات البرلمانية القادمة.

*فيض الله تونا آيغون، هو خبير متخصص في دراسات العراق في مركز دراسات الشرق الأوسط (ORSAM) في أنقرة، وهو خريج جامعة باهجة شهير. أجرى أيغون عدد من الدراسات الميدانية في ١٣ محافظة من أصل ١٨ محافظة في العراق، وشارك في متابعة انتخابات عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١ كمراقب دولي.

الباحثة زينب شُكر:

في قلب العاصفة.. التدهور البيئي، وتغير المناخ، والنزوح في العراق

* * مركز الامارات للسياسات

نقاط أساسية:

أدّى ضعف المؤسسات، وتدهور الظروف المناخية، ومحدودية أدوات التخفيف من ذلك إلى تشكيل عاصفة مثالية لمزيد من التراجع البيئي، والنزوح، وضعف الدولة في العراق.

أسهم الفساد المتغلغل في جسد الدولة العراقية في زيادة تأثير تغيّر المناخ، وتفاقُم التدهور البيئي، وتقليل قدرة المُجتمعات المُتأثّرة على الاستجابة لهذه الظروف، ودفعَ نحو تنامي معدلات الهجرة الداخلية والخارجية والضغوط الناتجة عنها.

تُشير ظاهرة النزوح في العراق إلى وجود تحدّيات بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية وديمغرافية تواجه البلاد، بخاصة عندما تقترن المسألة بعدم وجود بيانات كافية، ما يجعل الحالة العراقية فريدة ومُعقّدة.

لا يُمكن مُعالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للتدهور البيئي والنزوح في العراق إلاّ عبر مؤسسات حكومية قوية قادرة على تطبيق برامج فعّالة لإعادة الدمج الاجتماعي أو إعادة التوطين المخطط له.

تُعَدُّ الهجرة بسبب تَغَيُّرْ المناخ مشكلة ناشئة وغير مفهومة تماماً.

وأشارت التقارير الصادرة عن مركز مراقبة النزوح الداخلي إلى أن الكوارث والظروف الجوية القاسية تسببت في أكثر من ٥٠٪ من عمليات النزوح الداخلي حول العالم خلال عام ٢٠٢١؛ أي نحو ٢٣٫٧ مليون نازح بسبب الكوارث.

ويُعَرّفُ المهاجرون بسبب تَغَيُّرْ المناخ على أنهم الأفراد -أو المجموعات- الذين يضطرون لترك منازلهم المعتادة

بسبب تَغَيُّرْ مفاجئ أو تدريجي في البيئة يؤثر بشكل سلبي في حياتهم أو ظروفهم المعيشية.

وكشف بحث مؤخراً أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُعَدُّ أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المادية لتَغَيُّرْ المناخ، الأمر الذي يضع أسباب عيش البشر ونشاطاتهم وقدرة الدولة على التكيف عرضة لمخاطر كبيرة.

وتنطوي عملية استكشاف العلاقة بين التراجع البيئي والنزوح على أهمية خاصة، حيث يتعين وضع التفاعل بين الظروف المناخية السيئة والقيود الهيكلية الموجودة أصلاً في مناطق لم تخضع للكثير من الدراسة ضمن أولويات البحث المستقبلي.

وتتناول هذه الورقة العلاقة بين النزوح الداخلي والتراجع البيئي مع تركيز خاص على حالة العراق. وبحسب المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي، فإن النازحين الداخليين هم «الأشخاص أو الجماعات الذين أُكرهوا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطُروا إلى ذلك، لاسيما نتيجةً أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة.» وتشكل الأحداث المرتبطة بالمناخ من بين العوامل الرئيسة، التي يزداد تأثيرها، للنزوح الداخلي.

الاتجاهات في الشرق الأوسط

يُعَدُّ النزوح قضية كبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوجود نحو ١٢ مليون نازح، من بينهم ٥ ملايين طفل نتيجة للصراعات.

ويُعَدُّ النازحون أكثر عرضة لمواجهة مزيد من الصراعات والعنف إلى جانب معدلات وفيات مرتفعة نظراً لانعدام المأوى والغذاء والموارد المناسبة.

كما تُعَدُّ النساء والأطفال وأصحاب الهمم والأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات فقيرة أصلاً أكثر عرضة للنزوح والتعرض لمزيد من الصعوبات بسبب محدودية الشبكات وموارد الدولة المخصصة لهم.

ويُعَدُّ الأطفال بشكل خاص في موقف ضعيف لأنهم أكثر عرضة للإساءة والعنف والاستغلال.

وعادة ما يجد النازحون أنفسهم في وضع «التهميش المضاعف»، نظراً لعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم من جانب دولتهم، ما يضطرهم للهجرة إلى مكان جديد.

وأشار تقرير مركز مراقبة النزوح الداخلي لعام ٢٠١٩ إلى أن معدل الكلفة الاقتصادية المباشرة السنوية للنازح الواحد تصل إلى ٣١٠ دولار استناداً إلى دراسة حالات في ثماني دول نامية.

ويراوح معدل الآثار الاقتصادية السنوية المرتبطة بالنزوح الداخلي بين ١٪-١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة بناء على عدد النازحين، ومستوى الأزمة، وطول مدة النزوح.

وخلصت منظمة الصحة العالمية إلى أن الدول ذات الدخل المتدني عُرضة بشكل خاص للنزوح، حيث تقدر التكاليف الاقتصادية المباشرة لرعاية النازحين بنحو ٢٫٤ مليار دولار، أو نحو نصف النفقات الحكومية الإجمالية على الصحة عام ٢٠١٧.

ووصلت التكاليف الاقتصادية للنزوح الداخلي عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٢٠٫٥ مليار دولار، وهو رقم لا يشمل التكاليف بعيدة الأمد التي ستتكبدها المؤسسات الاقتصادية.

وتُعَدُّ هذه التكاليف أعلى في الدول الأكثر ضعفاً مثل الصومال، حيث أن نحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة عرضة للمخاطر بسبب النزوح.

ونتيجة لذلك ينطوي النزوح الداخلي واللجوء على تكاليف مباشرة كبرى إلى جانب تكاليف غير مباشرة، الأمر الذي

يُشَكِّل دورة لا تنتهي من العرضة للمخاطر والنزوح.

وتُعَدُّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عرضة بشكل خاص لتقاطع الصراعات والنزوح لأسباب بيئية. وأدى تصاعد الصراع في سورية وليبيا وفلسطين عام ٢٠٢٠ الى نزوح ٢/١ شخص جديد لأسباب ترتبط بالنزاع والعنف، إضافة إلى نزوح ٣٤١,٠٠٠ شخص بسبب الكوارث.

وتشهد سورية، على سبيل المثال، حالة من الصراع والعنف الذي يحد من قدرة الأشخاص على التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة.

كما ساهم استخدام الأسلحة والمواد السامة ضد السكان في تدهور الظروف المناخية. كما يُعَدُّ اليمن مكاناً آخر خطراً، حيث يعيش ٧٥٪ من سكان البلاد في مناطق ريفية ويعتمدون كثيراً على الظروف المناخية المستقرة للحفاظ على أسباب عيشهم.

وأدى التفاعل بين الصراع والمناخ منذ تصاعد الصراع في اليمن قبل ٧ سنوات إلى أزمة إنسانية جعلت من البلاد مكاناً لأحد أهم أزمات النزوح الداخلي في العالم.

العراق بوصفه حالة خاصة

في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برمتها ضغوطاً إضافية ناجمة عن التراجع البيئي بسبب المستويات المرتفعة للصراع وعدم الاستقرار، يُمثِّل العراق حالة خاصة؛ فقد أدّى ضعف المؤسسات وتدهور الظروف المناخية ومحدودية أدوات التخفيف من ذلك إلى تشكيل عاصفة مثالية لمزيد من التراجع البيئي والنزوح وضعف الدولة.

ويعود التراجع البيئي في العراق إلى زمن بعيد بدأ باستخدام نظام صدام حسين منطقة الأهوار في جنوب العراق أداةً للانتقام والسيطرة على المتمردين خلال انتفاضة الشيعة مطلع تسعينيات القرن الماضي.

وأثَّرَ التراجع البيئي الذي تسببت به الدولة في المجتمعات التي تعيش في الأهوار، حيث نزح الكثير منهم إلى مراكز المدن القريبة، الأمر الذي أضاف إلى ضعف هذه المجتمعات الذي طالما عانت من التهميش.

وتركت أغلبية سكان الأهوار أراضيهم، حيث أصبح عشرات الآلاف منهم في عداد النازحين داخلياً في مناطق أخرى من العراق، في حين عبر أكثر من ٤٠,٠٠٠ آخرين الحدود إلى إيران للعيش في مخيمات اللجوء.

وفي الوقت الذي كان فيه ٢٥٠,٠٠٠ من عرب الأهوار يعيشون نهاية ثمانينات القرن الماضي على مساحة ٢٠,٠٠٠ كيلومتر مربع من الممرات المائية والأهوار، تراجع هذا العدد إلى ٤٠,٠٠٠ فقط عام ٢٠٠٣. وكانت الأهوار في ذروتها تعد أكبر نظام بيئي حيوي من الأراضي الرطبة في الشرق الأوسط يغطي مساحة تزيد عن ١٠,٠٠٠ كيلومتر مربع، ويدعم تنوعاً نباتياً وحيوانياً.

حافظت الأهوار على الاستقرار البيئي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال تصفية النفايات والمُلوّثات الأخرى من نهري دجلة والفرات، وحماية النظام البيئي لساحل الخليج.

ولعل أحد الدروس التي يُمكن أن نتعلّمها من هذه الأحداث، أن الضعف البيئي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعكس سلوكيات مشكوك فيها من قبل الحكومات والفاعلين من دون الدولة، والصراع والعنف، وقدرة الدولة المحدودة في جميع أنحاء المنطقة، حيث يكون للتدهّور البيئي في بلد ما تداعيات تتجاوز حدود ذلك البلد.

لم تُبذَل الجهود لاستعادة الأهوار والسماح بعودة السكان النازحين إلا بعد حوالي عقد من الزمن. وكانت هذه الخطط بعد عام ٢٠٠٣ لاستعادة الأهوار ومعالجة التدهور البيئي الناتج عن ذلك ناجحة إلى حدٍ ما.

وفي حين عاد العديد من عرب الأهوار بعد جهود إحياء المنطقة، لم يتمكّن عدد كبير من النازحين من العودة، ما يدلّ على أنّه كلما طالت فترة نزوح السكان من مُجتمعاتهم، زادت صعوبة عودة الجيل الجديد إلى موطنهم الأصلي مع التغيرات في أنماط المعيشة، والمهارات المُكتسبة، والشبكات الاجتماعية الجديدة.

ويوضّح هذا الأمر أيضاً أن استعادة النظم البيئية ومُعالجة التدهور البيئي وحده لن يكونا كافيين لتسهيل عودة آمنة وضمان نوعية حياة لائقة للمُجتمعات الأصليّة من دون ضمان الفرص الاقتصادية والموارد والبنية التحتية التي يُمكن أن تُلبّي بشكل كافٍ حاجات السكان الأصليين والأجيال الجديدة التي طوّرت مهارات جديدة واحتياجات جديدة كذلك.

واليوم، يواجه جنوب العراق مرة أخرى تهديدات كبيرة مُتعلّقة بالمناخ والتدهور البيئي، حيث تتعرّض البلاد لتحولات شديدة في أنماط الطقس. وعلى سبيل المثال، فقد خسر العراق على الأقل ما يقترب من ٥٠٪ من ايراداته المائية السنوية من نهر الفرات، و٤٠٪ من نهر دجلة خلال السنوات الأربعين الأخيرة. في عام ٢٠٢٢، حذّرت وزارة الموارد المائية العراقية من أن احتياطي المياه في البلاد قد انخفض إلى النصف منذ العام السابق.

وفي وقت لاحق من العام نفسه، أدّت موجات الحر الشديدة، وتراجع هطول الأمطار، والعواصف الترابية الشديدة والمُتكرّرة، والملوحة إلى فقدان ٦٠٫٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية و٣٠٫٠٠٠ شجرة، ما أدّى إلى نزوح حوالي ٣٠٠٠ أسرة في ثماني مُحافظات.

إن تغيّر المناخ ليس العامل الوحيد الذي يُسهم في تفاقم التدهور البيئي في البلاد، بل يقترن تدهوّر الظروف المناخية بقيود هيكلية، مثل تقادُم البنية التحتية للري واهترائها، ومحدودية قدرة الدولة على التفاوض مع الدول المُجاورة مثل تركيا وإيران، ونظام صرف صحي مُنهار يتسبب بصبّ المخلفات السامة وغير الصحية مُباشرةً في النهرين الرئيسين في البلاد. علاوة على ذلك، أدّى الفساد المتغلغل في جسد الدولة إلى زيادة تأثير تغيّر المناخ، وتفاقم التدهور البيئي، وتقليل قدرة المُجتمعات المُتأثّرة على الاستجابة لهذه الظروف، ما يزيد من الهجرة الداخلية والخارجية والضغوط الناتجة عنها، وقابلية تأثّر النازحين عموماً.

وعلى سبيل المثال، في صيف ٢٠١٨، شكّل تلوث المياه مُشكلة صحيّة عامة، ما أدّى إلى دخول ١١٨ ألف شخص إلى المُستشفيات في البصرة وحدها بسبب مشكلة تتعلّق بجودة المياه، وهي مشكلة أسهمت فيها السياسات الخاطئة في إدارة الصناعة النفطية وتصريف مياه الصرف الصحي، فضلاً عن تراجع منسوب المياه في شط العرب نتيجة لثنائية التغير المناخي والسياسات المائية لدول الجوار.

أخيراً، وفي حين أن تأثيرات التدهور البيئي أكثر وضوحاً في بعض المُجتمعات، بخاصة تلك الموجودة في جنوب العراق والأهوار، فإن تأثير هذه الظروف يكون محسوساً كذلك خارج هذه المُجتمعات.

وهذا صحيح بشكل خاص، لأن مصدر مياه الشرب الرئيس في العراق هو نهري دجلة والفرات. ففي عام ٢٠٢٢، كشفت الإحصائيات العراقية الرسمية أن مستوى مياه نهر دجلة التي تدخل إلى العراق قد انخفض إلى ٣٥٪ فقط من متوسّطه خلال القرن الماضي، حيث سيكون لذلك تأثير كبير على السكان ككل.

التغير المناخي والنزوح في العراق

ليس من المُستغرب، إذاً، أن يشهد العراق أزمة نزوح داخلي وهجرة بسبب تدهوّر الظروف المناخية فيه. فقد أظهر تقرير صادر عن المُنظّمة الدولية للهجرة أن المنظّمة سجّلت في نهاية عام ٢٠٢١ ما يقرب من ٢٠ ألف نازح في ١٠ من مُحافظات العراق الـ ١٩ بسبب تدهور الظروف المناخية ومحدودية قدرة الدولة على الاستجابة للأزمة.

وفي الوقت نفسه، وجدت دراسة أجراها المجلس النرويجي للاجئين في عام ٢٠٢١ أنه في المناطق المُتأثّرة بالجفاف،

أُجبرت أسرة واحدة من كل ١٥ أسرة على الهجرة بحثاً عن عمل.

وقد شهدت مُحافظات البصرة وميسان وذي قار في جنوب العراق، أكبر عدد من عمليات النزوح الداخلي الناجمة عن المياه خلال العقد الماضي.

وأظهرت الأبحاث أن ٨٪ من الأسر في هذه المُحافظات الثلاث تعتمد كلياً على الزراعة أو الثروة الحيوانية أو صيد الأسماك. وفي السنوات الخمس الماضية، تخلّى العديد من هذه العائلات تماماً عن الزراعة سبيلاً للعيش، حيث غالباً ما يقترن هذا الأمر بالهجرة.

وفي الواقع، أفاد ٢٠٪ من الأسر في جنوب العراق الذين تخلّوا عن الزراعة أن أحد أفرادها هاجر في السنوات الخمس الماضية، وهي نسبة أعلى بكثير مقارنة بالعائلات غير الزراعية.

وجنوب العراق ليس المكان الوحيد المُعرّض للخطر في البلاد. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٩، نزح ٥,٩٢٢ شخصاً في كربلاء والقادسية والمثنى والنجف وواسط من هذه المحافظات بسبب ندرة المياه وارتفاع الملوحة والتلوّث. في الوقت نفسه، وفي حين أن مناطق أخرى في العراق مُعرّضة أيضاً لخطر كبير نتيجة التدهور البيئي، لا يتوافر سوى الحد الأدنى من البيانات حول الهجرة وظروف النازحين، ما يجعل الأزمة غير واضحة المعالم.

نتيجة لذلك، يُشير النزوح في العراق إلى وجود تحدّيات بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية وديموغرافية تواجه البلاد، بخاصة عندما تقترن المسألة بعدم وجود بيانات كافية ما يجعل الحالة العراقية فريدة ومُعقّدة.

الاستنتاجات

بينما يُمكن أن يُمثّل النزوح الداخلي والخارجي مصدر تهديد للرفاهية العامة للنازحين والمُجتمعات والبُلدان، فإن النزوح المُرتبط بالمناخ يُمكن أن يكون مُقلقاً بشكل خاص.

فهذا النزوح قد يُفضي إلى زيادة مُستويات الصراع والمُنافسة على الموارد نتيجة انخفاض مستويات المياه، وتقلّص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. ولعل أكثر أشكال النزوح شيوعاً بسبب تغيّر المناخ والتدهّور البيئي هو النزوح الداخلي، والصراع العرقي –السياسي والمُنافسة. علاوة على ذلك، وخلافاً للاعتقاد السائد، تميل الأنماط العامة للنزوح العالمي إلى أن تكون حركات محليّة بدلاً من كونها عمليات نزوح خارجية واسع النطاق، ويُمكن أن تكون طويلة الأجل وليست قصيرة الأجل، ويُمكن أن يكون للأحداث الصغيرة تأثير كبير على استقرار المُجتمع بقدر الأحداث الكبيرة. وغالباً ما تكون العودة إلى هذه المواقع مُستحيلة عند حدوث تغير بيئي بطيء أو عند وقوع كارثة واسعة النطاق.

نتيجة لذلك، لا يُمكن مُعالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذه الأحداث على السكان إلاّ عبر مؤسسات حكومية قوية قادرة على تطبيق برامج فعّالة لإعادة الدمج الاجتماعي أو إعادة التوطين المخطط له.

وأخيراً، فإن المناطق والبُلدان المُعرّضة للخطر، مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام، والعراق على وجه الخصوص، تُعد نقاطاً ساخنة حالية ومُستقبلية، سواء أكان ذلك بسبب الظروف المناخية المُتغيّرة بسرعة، أو تدهّور المؤسّسات الاجتماعية، أو محدودية توافر البيانات، وكل هذه العوامل تُعطي هذه المناطق الأولوية للبحث والتدخّل.

*زينب شُكر، باحثة غير مقيمة في مركز الإمارات للسياسات، وأستاذ مُساعِد في علم الاجتماع بجامعة سام هيوستن الحكومية الأمريكية.

د. محمد مسلم الحسيني:

أزمة السكن في العراق.. تزايدت الأسباب وغابت الحلول

ماهي اسباب عجز الحكومات المتعاقبة بعد التغيير في حل مشكلة السكن؟

وماهي الرؤية الاستراتيجية والقانونية لحل ازمة السكن؟

أزمة السكن في العراق هي أزمة قديمة حديثة لكنها تفاقمت وتضاعفت مؤخراً بشكل ملفت للنظر حتى أصبحت واحدة من أهم أزمات العراقيين المعيشية. دواعي هذه الازمة كثيرة ومتعددة ولا تقتصر على عامل واحد وهذا ما يجعل أساليب علاجها متعددة أيضا حيث لا يوجد حل سحري واحد يمحي باقي الدواعي والآثار. إيجازا يمكن التنظير في اهم أسباب هذه الأزمة بالنقاط التالية كي يتم بحث معالجتها لأن الأمور تعالج بأسبابها:

اولا/ التضخم السكاني:

ازداد عدد سكان العراق وتضاعف خلال العقود الستة الأخيرة على نحو مطرد وبصيغة المتوالية العددية الهندسية مبتدئا بسبعة ملايين نسمة وعابرا لأكثر من اربعين مليون نسمة. هذا التزايد السكاني الملحوظ لم يقترن به تزايدا بزخم موازي في البنية التحتية والسكنية المطلوبة التي تواكب الحاجة والغرض. أسباب هذا التخلف كثيرة ومعقدة كتعقيد

الحالة السياسية وارهاصاتها التي مرت بالعراق منذ بداية تلك الفترة حتى يومنا هذا.

ثانيا/ التغيرات الحاصلة في طبيعة المجتمع:

تتغير طباع الشعوب بتغير الزمن ومستجدات المدنية، حيث كانت الأسر العراقية تجتمع في بيت واحد ويتزاوج الأبناء في بيوت الآباء وتكتفي العائلة بغرفة واحدة تلمها في كثير من الأحيان. تبدلت الصورة اليوم حيث تصبو العائلة الواحدة لوحدة سكنية خاصة بها لا يشاركها فيها أحد. كانت الدور السكنية بسيطة غير مكلفة بينما اليوم تبنى المساكن بمواصفات جديدة تواكب حركات الحضارة والمدنية في العالم وتكون مكلفة نسبياً.

كما أن نزوح السكان بشكل ملحوظ من القرى والأرياف إلى مراكز المدن لعب دورا هاما بازدحامها وتوسعها أيضا. في حين لعب ارتفاع حالات الانفصال والطلاق بين الأزواج في زمننا الحالي دورا في رفع الحاجة إلى وحدات سكنية مستقلة ومنفصلة. كل هذه المتغيرات زادت من شدة الحاجة ومن متطلباتها.

ثالثاً / اختلال التوازن بين العرض والطلب العقاري:

نتيجة للتضخم السكاني المقرون بتغير حالة المجتمع وسوء التعامل المركزي مع متطلبات الحالة واحتياجاتها، بدأت أزمات السكن في العراق تلوح براياتها في الافق. ازداد الطلب على الوحدات السكنية بمعدل ٥٠ إلى ١٠٠ ألف وحدة سكنية سنوياً وبتوالي السنين تراكمت الحاجة للوحدات السكنية حتى وصلت إلى الملايين من هذه الوحدات، حيث لم تعالج هذه الحاجات السكنية كما ينبغي منذ يوم بروزها. عدم التوافق بين العرض والطلب واختلال الموازنة فيه أدى إلى إرتفاع في أسعار العقارات بشكل لافت للنظر حتى فاقت اسعار العقارات في بعض الأماكن في العراق أسعار العقارات في المدن والعواصم الأوربية!.

رابعاً/ غياب التخطيط وفساد الإدارة:

كما غاب التخطيط وفسد التعامل في شؤون البلاد العامة الاخرى فقد غاب التخطيط السكني في العراق وفسدت إدارته أيضا! توقفت وتعطلت الكثير من المشاريع السكنية المقررة وانتشرت مشاريع البناء الوهمية في البلاد وبرزت ظاهرة تبييض الاموال وضعفت سلطة الدولة وتفاقمت بيروقراطية الإجراءات وابتزت الأحزاب المستثمرين في قطاع العقارات منذ بداية زمن التغيير في العراق وحتى هذه الساعة.

> **على الدولة مسؤولية مراقبة المستثمر ومنعه من المغالاة في سعر البيع**

غاب التخطيط الحكومي الجدي والناجز عن هذا القطاع الهام والأساسي في حياة العراقيين مما أدى هذا إلى تفاقم أزمة السكن والى بروز التجاوزات والأبنية العشوائية من جهة وتشويه الأحياء السكنية وفقدان جمالها ورونقها بسبب تقسيم الأراضي إلى وحدات سكنية صغيرة وضيقة وزوال مساحات خضراء مطلوبة في التخطيط السكني للأحياء والمدن من جهة أخرى.

هذه الاخطاء والتغيرات زادت من تسليط الضغوط على البنية التحتية المتعبة أصلا وفاقمت المشكلات المناطة بها وصعبت طرق معالجتها.

خامساً/ خلل في الإستثمار العقاري:

لم تتصرف الحكومات المتعاقبة بما ينبغي في حقل الاستثمار العقاري فهي لم تستثمر بنفسها كما يجب في هذا النطاق ضمن مطالب الحاجة ولم تشجع أو تراقب أو تخطط لاستثمارات القطاع الخاص في هذا المجال. في كثير من دول العالم تقوم الحكومة ببناء وحدات سكنية في معظم احياء المدن مخصصة لذوي الدخل المحدود مقابل بدل إيجار شهري بسيط ومحدود وهذا ما يسمى هناك بـ»الاسكان الإجتماعي» حيث يقلل هذا الاجراء من شدة أزمة السكن ويخفف من بؤس الفقراء. فليس من الضروري أن يمتلك جميع الناس عقاراتهم كي تملأ حاجة السكن، هذا الإجراء غير موجود في العراق رغم اهميته والحاجة الماسة له ودوره في التكاتف الإجتماعي من أجل تأمين استقرار الأسر محدودة الدخل.

إسداء القروض العقارية للمواطنين قد لا ينقذ من المأزق في ظل غياب الأراضي المخصصة للسكن او شحتها وارتفاع أسعارها، لذلك لابد للدولة أن تخطط في توسيع رقعة السكن من خلال خلق مدن سكنية جديدة وإنشاء مجمعات سكنية فيها وتسهل منح اجازات الإستثمار العقاري وتوفر أراضي سكنية جديدة تسد حاجات المواطنين الملحة.

الإستثمار العقاري لدى الدولة بنفسها من جهة وتشجيع القطاع الخاص في ذلك من جهة اخرى سوف يسرع من وتيرة الأعمار ويختصر الزمن المطلوب لذلك. كما على الدولة مسؤولية مراقبة المستثمر العقاري ومنعه من المغالاة في جعل الفارق كبيرا بين سعر كلفة البناء وثمن البيع حفاظا على مستوى الأسعار ومنعا للاستغلال والمضاربة. دون شك إقامة «مبادرة صندوق الإسكان» بمنح قروض تسهيلية خالية من الفوائد لذوي الدخل المحدود سوف تسهل ايضا من صعوبات شراء العقارات لكن يجب أن توفر الأرضية الملائمة لذلك وان تكون هذه القروض طويلة الأجل بما يخص التسديد ولا تربك المقترض في قيمها.

سادساً/ عدم الاهتمام في البناء العمودي:

رغم الأزمة السكنية الحادة التي تمر بها البلاد وشحة الأراضي السكنية المتوفرة ورغم التوسع السكني الأفقي الهائل لم نلحظ اهتماما كبيراً موازياً في البناء العمودي وهو حل جذري كبير لأزمة السكن في كل أنحاء العالم. البناء العمودي خصوصا في مراكز المدن هو ضرورة ملحة لتخطي الحاجة السكنية فيها. في أغلب دول العالم يعتبر البناء العمودي سبيل متبع وناجز لحل أزمة السكن في المدن الكبيرة الرئيسية.

> **لم تتصرف الحكومات المتعاقبة بما ينبغي في حقل الاستثمار العقاري**

لا نرى حتى يومنا هذا حركة معمارية جارية وكما ينبغي في العراق بهذا الاتجاه رغم الحاجة الماسة لها. مهما كانت أسباب وتعليلات الحكومة لهذا الأمر فهذا لا يعفيها عن التغاضي بأمر سيكون اضطراريا تقوم الحكومة بإنجازه طوعاً أو كرها في قابل الأيام والسنين.

* مداخلة مقدمة في الجلسة الحوارية التي عقدها مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات في ملتقى النبأ الأسبوعي تحت عنوان (السكن في العراق بين الحق الدستوري وفوضى الحلول)

يوم الحسم..
حقائق تنبغي معرفتها قبل جولة الحسم

*المرصد/فريق الرصد

يدلي الناخبون الأتراك بأصواتهم يوم الأحد ٢٠٢٣/٥/٢٨ في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية بين رجب طيب أردوغان ومنافسه كمال كليجدار أوغلو.

وفيما يلي دليل لجولة الإعادة الحاسمة حول المرشحين والقضايا الرئيسية:

انتخابات الرئاسة

ينتخب الأتراك رئيسا يتولى المنصب لولاية مدتها ٥ سنوات.

وفي جولة الانتخابات الأولى يوم ١٤ مايو/ أيار، حصل أردوغان على ٤٩/٥٪ من الأصوات، وهي نسبة تقل قليلا عن الأغلبية اللازمة للحسم من الجولة الأولى.

وحصل كليجدار أوغلو -وهو مرشح تحالف للمعارضة يضم ٦ أحزاب- على تأييد ٤٤/٩٪ من الناخبين. بينما حل المرشح القومي سنان أوغان ثالثا بحصوله على نسبة ٥/٢٪ من الأصوات ليتم استبعاده.

وأربكت تلك النتائج توقعات منظمي استطلاعات الرأي الذين وضعوا كليجدار أوغلو في المقدمة، وفقا لوكالة رويترز للأنباء.

وأقر استفتاء أُجري عام ٢٠١٧، بفارق ضئيل، تحرك أردوغان لتوسيع سلطات الرئاسة وجعل رئيس الدولة رئيسا للحكومة وألغى منصب رئيس الوزراء.

وبصفته رئيسا للبلاد، يحدد أردوغان السياسات المتعلقة بالاقتصاد والأمن والشؤون الداخلية والدولية.

المرشحان

١- رجب طيب أردوغان

يأمل أردوغان، بعد أكثر من ٢٠ عاما من وصوله وحزب العدالة والتنمية للسلطة، في تمديد فترة حكمه كأطول الحكام بقاء في السلطة في تركيا الحديثة.

وتحدى الرئيس توقعات بإنهاء حكمه عندما تمكن من حشد الناخبين المحافظين في جولة الإعادة الأولى.

ومن شأن فوزه أن يرسخ حكم زعيم غيّر تركيا وأن يعيد تشكيل الدولة العلمانية التي تأسست قبل ١٠٠ عام، لتناسب رؤيته المحافظة مع تعزيز سلطته، في حين يعتبره معارضوه توجها نحو السلطوية.

وتلقى أردوغان قبل أيام دعما من المرشح القومي المتشدد سنان أوغان، مما عزز موقفه وزاد من التحديات التي يواجهها كليجدار أوغلو في جولة الإعادة.

وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت أيضا في ١٤ مايو/ أيار، تراجع تأييد حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان ٧ نقاط من ٤٢/٦٪ فاز بها في انتخابات ٢٠١٨، لكنه احتفظ مع حلفائه بالأغلبية البرلمانية. ودعا أردوغان الناخبين إلى دعمه من أجل ضمان الاستقرار السياسي.

٢- كمال كليجدار أوغلو

هو مرشح المعارضة الرئيسي ورئيس حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة.

طرح كليجدار أوغلو على الناخبين وعودا بتحسين النظام الديمقراطي، بما في ذلك العودة إلى النظام البرلماني لإدارة البلاد واستقلال القضاء الذي يقول منتقدون إن أردوغان «استغله لقمع المعارضة».

لكن رئيس حزب الشعب الجمهوري بدأ منذ ١٤ مايو/أيار في تشديد لهجة خطاباته في محاولة لاستمالة الناخبين

القوميين على أمل إلحاق الهزيمة بأردوغان، متعهدا بإعادة ملايين اللاجئين إلى بلادهم.

وأكدت الأحزاب الموالية للكورد في تركيا أمس الخميس استمرار دعم كليجدار أوغلو في جولة الإعادة دون ذكر اسمه، وذلك بعد يوم من إبداء غضبها من اتفاقه مع حزب الظفر اليميني المتطرف.

وأعلن أوميت أوزداغ زعيم حزب الظفر تأييده لكليجدار أوغلو يوم الأربعاء، مما قد يمنحه دفعة في مواجهة تأثير دعم أوغان لأردوغان. وحصل حزب الظفر على تأييد ٢٫٢ ٪ من الناخبين في انتخابات البرلمان.

ماذا على المحك؟

لا يحدد التصويت فقط من سيقود تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي والتي يبلغ عدد سكانها نحو ٨٥ مليون نسمة، ولكن أيضا كيف ستتم إدارتها وإلى أين يتجه اقتصادها وسط أزمة غلاء المعيشة المتفاقمة، كما سيحدد مسار سياساتها الخارجية.

وحسب رويترز، يقول خبراء اقتصاد إن سياسة أردوغان غير التقليدية المتمثلة في خفض أسعار الفائدة رغم ارتفاع الأسعار هي التي زادت التضخم إلى ٨٥٪ العام الماضي، وأدت إلى هبوط الليرة إلى عُشر قيمتها مقابل الدولار على مدى العقد الماضي.

وتعهد كليجدار أوغلو بالعودة إلى تنفيذ سياسات اقتصادية تقليدية واستعادة استقلال البنك المركزي التركي.

وفيما يتعلق بالشؤون الخارجية، استعرضت تركيا قوتها العسكرية في الشرق الأوسط وخارجه في ظل حكم أردوغان، وأقامت علاقات أوثق مع روسيا، بينما شهدت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة توترا على نحو متزايد.

كما توسطت تركيا والأمم المتحدة في اتفاق بين موسكو وكييف لاستئناف صادرات الحبوب الأوكرانية، وأعلن أردوغان الأسبوع الماضي أحدث تمديد للاتفاق لمدة شهرين.

التصويت

يحق لأكثر من ٦٤ مليون تركي التصويت في حوالي ١٩٢ ألف مركز اقتراع. وهناك ٣٫٤ ملايين ناخب في الخارج صوتوا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ مايو/ أيار الجاري.

وتفتح مراكز الاقتراع أبوابها في الساعة الثامنة صباحا (٥:٠٠ بالتوقيت العالمي) وتغلق في الخامسة مساء (١٤:٠٠ بالتوقيت العالمي) غدا الأحد.

وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات عالية بشكل عام. وفي ١٤ مايو/ أيار وصلت نسبة الإقبال الإجمالية إلى ٨٧٫٠٤٪، إذ بلغت ٨٨٫٩٪ داخل تركيا و٤٩٫٤٪ في الخارج.

وبموجب قواعد الانتخابات، تُحظر الأخبار والتكهنات والتعليقات حول التصويت حتى الساعة السادسة مساء (١٥:٠٠ بالتوقيت العالمي)، ولدى وسائل الإعلام الحرية في نشر نتائج الانتخابات ابتداء من التاسعة مساء (١٨:٠٠ بالتوقيت العالمي).ومع ذلك، قد يسمح المجلس الأعلى للانتخابات لوسائل الإعلام بتقديم تقارير عن النتائج في وقت مبكر عن هذا، وعادة ما يفعل ذلك.

ومن المرجح أن تصدر النتائج يوم الأحد المقبل في وقت مبكر عما ظهرت فيه بعد التصويت في الجولة الأولى، بالنظر لبساطة بطاقات الاقتراع التي سيختار فيها الناخبون بين مرشحين فقط هما أردوغان وكليجدار أوغلو.

لا توقعات

الى ذلك رأى الكاتب المحلل السياسي، مراد يتكين، أن توقع نتيجة انتخابات الإعادة قبل خروجها من صناديق الاقتراع هو أمر شبه مستحيل، لا سيما بعد فشل جميع شركات ومراكز استطلاعات الرأي في الجولة الأولى، ولجوئها إلى المراوغة قبل جولة الإعادة بإعلان نتائج تظهر تقدم إردوغان على كليتشدار أوغلو.

وقال إن جميع شركات الاستطلاع التي وضعت كليتشدار أوغلو أولاً، تقريباً، تضع إردوغان الآن في المقدمة، ربما ارتكبوا جميعاً أخطاء حسابية خطيرة في الجولة الأولى، وعلى الرغم من أن هذا الموقف قد يؤدي إلى عدم الاعتقاد بأنهم يفعلون الشيء الصحيح الآن، فيبقى أن أكبر استطلاع هو الذي ستظهره صناديق الاقتراع.

وعبر يتكين عن اعتقاده بأن سلوك الناخب قبل الجولة الأولى سيكون لديه ميزة كبيرة في الجولة الثانية؛ لأن كليتشدار أوغلو لم تعد لديه مساحة مناورة في البرلمان، ولذلك حاول توسيع قاعدة التصويت في الإعادة.

وذهب إلى أن نجاح أي من المرشحين في إقناع نسبة من الناخبين المقاطعين في الجولة الأولى الذين وصل عددهم إلى أكثر من ٨ ملايين ناخب بالتوجه إلى صناديق الاقتراع في الإعادة، سيكون عاملاً مهماً في الحسم.

مفاجأة محتملة

من جهته رأى الكاتب المخضرم فهمي كورو أن إردوغان الذي لم يتعود الخسارة، والمعروف بأنه «سيد الانتخابات»، قد يواجه مفاجأة غير سارة في صناديق الاقتراع، قائلاً: «أنا متأكد من أن إردوغان تعلم دروساً لنفسه من الخسارة التي تكررت مرتين في الانتخابات المحلية في إسطنبول في مارس (آذار) ويونيو ٢٠١٩، مع أن المرشح الذي خسر في الجولتين هو رئيس الوزراء السابق، بن علي يلدريم، مرشح إردوغان، وليس إردوغان نفسه».

وأضاف كورو: «فكرت أنه سيتم انتخاب إردوغان في جولة الإعادة بهامش أكبر من الأصوات التي حصل عليها في الجولة الأولى، ومع ذلك، قبل الانتخابات مباشرة، بدأ رأيي يتغير... يكافح إردوغان، وينعكس ذلك في خطابه وفي مواقف أركان حزبه الذين علقوا آمالهم على نجاحه... يحذر بإصرار من الراحة والاسترخاء». وقال في آخر برنامج تلفزيوني له: «لا ينبغي لتشكيلات الحزب أن تثمل بالنصر الذي تحقق في الجولة الأولى... لا يزال هناك خوف من الوقوع في حادث».

ولفت كورو إلى تركيز إردوغان في حملته على فكرة «البقاء»، واتهام خصمه كليتشدار أوغلو وتحالف «الأمة» بالتعاون مع الإرهابيين، مصحوباً بمفاهيم حزب «العمال الكردستاني» وحزب «الشعوب الديمقراطية» وجبال قنديل، وأن أكثر ما يقلق أمتنا هو «البقاء».

أضاف: «لكن الحملة لم يتم تنفيذها بمهارة كبيرة، والتقط كليتشدار أوغلو اعتراف إردوغان بعمليات المونتاج على فيديو قصير استخدمه في التجمع الحاشد في إسطنبول في الجولة الأولى، ليضع حزب (العدالة والتنمية) وإردوغان في صداع في جولة الإعادة».

وتابع بأنه إذا كان هناك عامل مهم من شأنه أن يغير التوازن بين الجولتين، فإن الجولة الثانية ستتحول إلى جهد لا طائل من ورائه. ربما يكون موضوع «البقاء» هو ما سيزعزع التوازن، وقد يكون هذا بسبب «الراحة» التي يخشاها إردوغان في حزبه وبين ناخبيه، ولهذا فإن «سيد الانتخابات يخوض أهم انتخاب في حياته».

تركيا بعد الانتخابات:
إما الديمقراطية والإصلاح أو استمرار الأزمات

أنقرة – يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتمديد حكمه إلى عقد ثالث وهو يخوض جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية الأحد، في ظل زخم ومنافسة شرسة مع مرشح المعارضة كمال كليجدار أوغلو. ويأمل أردوغان أن تعزز فرصه في الفوز الأغلبية البرلمانية التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية وحلفاؤه في جولة الانتخابات التي انعقدت في ١٤ مايو الجاري. كما

حصل أردوغان على دفعة أخرى الاثنين الماضي بفضل إعلان السياسي القومي سنان أوغان، الذي حل ثالثا في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة، تأييد الرئيس التركي المنتهية ولايته في جولة الإعادة.

والانتخابات لن تحدد فقط من سيقود البلاد بل وطريقة حكمها، وإلى أين يتجه اقتصادها ومسار سياساتها الخارجية. أما كليجدار أوغلو فحصل على دعم جديد من زعيم يميني متطرف بالإضافة إلى تحالف من ستة أحزاب معارضة منها حزب الشعب الجمهوري الذي يتزعمه.

ودافع أردوغان، الزعيم الأطول بقاء في السلطة في تركيا الحديثة، عن الاعتبارات الدينية وأسعار الفائدة المنخفضة مع تأكيد النفوذ التركي في المنطقة وتقليص صلات البلد العضو في حلف شمال الأطلسي

مع الغرب. وتجري الانتخابات بعد ثلاثة أشهر من وقوع الزلازل المدمرة في جنوب شرق تركيا والتي أودت بحياة أكثر من ٥٠ ألف شخص.

أردوغان هو أول رئيس يحكم البلاد لفترة طويلة منذ أسس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية الحديثة قبل قرن من الزمان. وأبعد أردوغان وحزبه العدالة والتنمية البلاد عن نهج أتاتورك العلماني.

كما ركّز أردوغان الصلاحيات في رئاسة تنفيذية مقرها قصر يضم ألف غرفة على مشارف أنقرة، وترسم السياسات في ما يخص الشؤون الاقتصادية والأمنية والمحلية والدولية.

ويقول منتقدوه إن حكومته كممت أفواه المعارضة وقوضت الحقوق وأخضعت النظام القضائي لنفوذها، وهو اتهام ينفيه المسؤولون الذين يقولون إنها وفرت الحماية للمواطنين في مواجهة تهديدات أمنية من بينها محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦.

ويقول خبراء اقتصاد إن دعوات أردوغان إلى خفض أسعار الفائدة أدت إلى ارتفاع التضخم إلى أعلى مستوى في ٢٤ عاما عند ٨٥ في المئة العام الماضي، كما أدت إلى هبوط الليرة إلى عُشر قيمتها مقابل الدولار على مدار العقد الماضي.

ابتعاد عن الديمقراطية

تحت حكم أردوغان، استعرضت تركيا قوتها العسكرية في الشرق الأوسط وخارجه، فقد شنت أربع عمليات توغل في سوريا وهجوما على مسلحين كورد داخل العراق وأرسلت دعما عسكريا إلى ليبيا وأذربيجان.

وشهدت تركيا أيضا سلسلة من المواجهات الدبلوماسية مع قوى في المنطقة، السعودية ومصر والإمارات إلى جانب إسرائيل، إضافة إلى مواجهة مع اليونان وقبرص بشأن الحدود البحرية بشرق البحر المتوسط حتى غيرت مواقفها قبل عامين وسعت للتقارب مع بعض خصومها.

وأحدث أردوغان خللا في ميزان العلاقات الخارجية لتركيا حيث أقام علاقات أوثق مع روسيا، بينما شهدت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة توترا على نحو متزايد.

> **فوز أردوغان بولاية ثالثة يعزز دكتاتوريته ويبعد أنقرة عن حلفائها القدامى**

وأدى شراء أردوغان لأنظمة دفاع جوي روسية إلى فرض عقوبات امريكية على أنقرة استهدفت صناعة الأسلحة، في حين أثار قربه من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تشكيكا من منتقدين بخصوص التزام أنقرة إزاء حلف شمال الأطلسي. كما أثارت اعتراضات أنقرة على طلبي السويد وفنلندا الانضمام إلى الحلف توترا.

كما توسطت تركيا والأمم المتحدة في اتفاق بين موسكو وكييف لاستئناف صادرات الحبوب الأوكرانية وأعلن أردوغان الأسبوع الماضي أحدث تمديد للاتفاق لمدة شهرين.

ودعم أردوغان الجهود التي باءت بالفشل للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، بينما استضاف ما لا يقل عن ٣٫٦ مليون لاجئ سوري يتزايد عدم الترحيب بهم وسط المتاعب الاقتصادية في تركيا.

يحدد التصويت ليس فقط من سيقود تركيا، العضو

في حلف شمال الأطلسي والتي يبلغ عدد سكانها نحو ٨٥ مليون نسمة، ولكن أيضا كيف ستتم إدارتها وإلى أين يتجه اقتصادها وسط أزمة غلاء المعيشة المتفاقمة كما سيحدد مسار سياساتها الخارجية.

وتحالف حزبا المعارضة الرئيسيان، حزب الشعب الجمهوري العلماني والحزب الصالح القومي المنتمي إلى يمين الوسط، مع أربعة أحزاب أصغر على أساس برنامج من شأنه إلغاء الكثير من السياسات.

فقد تعهدت هذه الأحزاب بإعادة استقلال البنك المركزي وإلغاء سياسات أردوغان الاقتصادية غير التقليدية. كما أن المعارضة تعتزم تفكيك رئاسته التنفيذية والعودة إلى النظام البرلماني السابق، فضلا عن إرسال اللاجئين السوريين إلى بلدهم.

كما تهدف الأحزاب إلى تحسين العلاقات مع الحلفاء الغربيين بما في ذلك الولايات المتحدة، وإعادة تركيا إلى برنامج طائرات "إف – ٣٥" المقاتلة، الذي استبعدت منه بعد شراء الدفاعات الصاروخية الروسية.

سباق محتدم

يعتقد محللون أن السياسات التي تعهدت بها المعارضة قد تحفز الاستثمار الأجنبي. ويقول منتقدو أردوغان إن حكومته عملت على تكميم أفواه المعارضة وانتقصت من الحقوق وأخضعت النظام القضائي لنفوذها، وهو ما يصر مسؤولون في الحكومة على نفيه.

حصل كليجدار أوغلو على ٤٤/٩ في المئة من الأصوات في الجولة الأولى مقابل ٤٩/٥ في المئة لأردوغان، مما يعكس الدعم القوي الذي يتمتع به الرئيس على الرغم من تفاقم أزمة غلاء المعيشة واستطلاعات الرأي التي أظهرت قبل الانتخابات تقدم كليجدار أوغلو.

وعزت استطلاعات الرأي في وقت لاحق تلك النتيجة إلى زيادة غير متوقعة في دعم القوميين وقت التصويت. وسعيا وراء الدعم من الناخبين القوميين في جولة الإعادة، زاد كليجدار أوغلو من حدة نبرته المناهضة للمهاجرين في الأسبوعين الماضيين وتعهد بإعادتهم إلى بلادهم.

في المقابل، يقول أردوغان إن التصويت لصالحه سيضمن الاستقرار بعد أن حصل تحالفه على أغلبية برلمانية. وكان الصراع التركي المستمر منذ أربعة عقود مع حزب العمال الكردستاني عاملا مهما في الحملة الانتخابية، إلى جانب دور الأحزاب السياسية الكردية الرئيسية.

> **"الانتخابات لن تحدد فقط من سيقود البلد بل وطريقة حكمها واقتصادها"**

ورغم أن حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكورد ليس جزءا من تحالف المعارضة، فإنه يعارض بشدة أردوغان بعد حملة استهدفت أعضاءه في السنوات الماضية مما دفعه إلى إعلان تأييده لكليجدار أوغلو.

وشملت انتقادات أردوغان لمنافسه اتهامات، دون دليل، بفوزه بدعم من حزب العمال الكردستاني، الذي يشن تمردا منذ الثمانينات قُتل فيه أكثر من ٤٠ ألف شخص. ونفى كليجدار أوغلو هذه الاتهامات.

*صحيفة «العرب» اللندنية, فرانس بريس

الشعوب الديمقراطي: الكرد سيزحفون نحو صناديق الاقتراع

قال نائب رئيس حزب «الشعوب الديمقراطي» التركي، طيب تمال، إنّ «المشاركة الكبيرة غير المسبوقة في الخارج ستكون نفسها في الداخل يوم الأحد».

وأضاف تمال في حديث للميادين، يوم السبت، أنّ «الناخبين الكرد سيزحفون نحو صناديق الاقتراع للتصويت لكليجدار أوغلو أمام الرئيس رجب طيب إردوغان».

واعتبر أنّ «تركيز أوغلو على قضية اللاجئين والقومية في هذه الجولة، خلق نوعاً من التوتر لدى الناخبين الكرد».

وكشف تمال للميادين أنّ «أوغلو قدم لنا (حزب الشعوب الديمقراطي) ضمانات بخصوص تحالفه مع أوميت أوزداغ وأبلغناه رفضنا الترحيل القسري للاجئين».

وأشار إلى أنّ «سياسات الحرب التي انتهجها إردوغان في سوريا هي التي أدت إلى أزمة اللاجئين»، لافتاً إلى أنه «كلما بقي إردوغان في السلطة الأمور ستتدهور أكثر فأكثر».

أما بالنسبة إلى عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، شدد تمال على أنها «يجب أن تكون طوعية مع توفير أبسط مقومات الحياة لهم».

وأكّد تمال قائلاً: «سنعمل على لم شمل المعارضة على نحو أكبر، من أجل إسقاط إردوغان في الانتخابات غداً».

واعتبر أنّ «إردوغان هو الذي يحكم، وهو الذي جاء إلى تركيا بنظام شمولي يفرض رأي الرجل الواحد»، وأنه «يريد الحفاظ على كرسيه مهما كلّف الأمر».

كذلك أشار إلى أنّ الإعلام التركي «يخضع لإشراف إردوغان نفسه»، وهناك محاولات «لإحباط الحملات الدعائية لكليجدار أوغلو»، وفق تعبيره.

وأردف: «أجرينا تقييماً ومراجعة ذاتية في ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية»، مشيراً إلى أنه «بلغة الأرقام حزب العدالة والتنمية هو الذي تراجع».

ولفت نائب رئيس حزب «الشعوب الديمقراطي» التركي إلى أنّ «التضليل مستمر ضد كليجدار أوغلو، وهو يحصل كلما رأوا أنّ إردوغان يفقد من شعبيته».

*الميادين.نت

سيري ثريا أوندر: مقاطعة التصويت ليس في مصلحة الكرد

شـدد النائب عن اسطنبول لحزب الشعوب الديمقراطي سيري ثريا أوندر على الدور الرئيسي لليسار الأخضر في تحويل الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية فضلاً عن الانتخابات المحلية المحتمل إجرائها في مارس/آذار المقبل إلى استفتاءٍ، وطالب كيليتشدار أوغلو في حال فوزه في الانتخابات الرئاسية بإعطاء الأولوية لـ«تحقيق العدالة ومنع النهب".

وقال العضو السابق في «وفد إمرالي» لتسهيل المفاوضات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني: «لا أعتقد أن تراجع أصوات الحزب بمقدار ٣-٤ نقاط (في المئة) في الانتخابات البرلمانية غيّر من دوره كلاعب رئيسي» في السياسة التركية.

مقاطعة الانتخابات سيكون ترفاً

وفي فيديو له نشر على قناة يوتيوب الرسمية لحزب الشعوب الديمقراطي تعليقاً على نتائج الانتخابات، صرّح أوندر أن «عدم ذهاب المقترعين إلى صناديق الاقتراع خيار، لكنه يعني تجاهل إرادتهم».

وقال أوندر إن للمقاطعة وقعها وتأثيرها «وسبق واتّخذ مثل هذا القرار من قبل الحزب، لكن في الوقت الحالي سيكون مثل هذ الموقف ترفاً وله نتيجته الواضحة منذ البداية. هذا الخيار لن يؤدي إلى أي نتائج إيجابية بالنسبة لنا بغض النظر عمن سيفوز. لذلك، علينا أن ننظر إليه باعتباره الخيار الوحيد المستبعد، ويجب تجنّبه».

دروس من الانتخابات

ومذكّراً باقتراب الانتخابات المحلية بعد ثمانية شهور، قال أوندر إنه من الممكن «تحويل هذه الانتخابات إلى استفتاءٍ لإلحاق هزيمةٍ قاسية بكتلة السلطة من خلال الدروس التي يمكننا استخلاصها من الانتخابات الحالية». وقال النائب عن اسطنبول: «من المهم أن نلاحظ أننا الهيكل السياسي الوحيد الذي يمتلك القدر الكافي من الوعي، ويمكننا من خلال ميزة تطوير الخطاب القائم على الأولوية الأخلاقية وعمل مراجعات عن أسباب التراجع في الانتخابات الحالية، الوصول إلى نتائج أفضل في الانتخابات المحلية».

وتسائل أوندر: «بعد ذلك، من يستطيع أن يمنح السلطة ضمانة على عمر خمسة أعوام؟ بإمكاننا تحويل الانتخابات المحلية إلى استفتاءٍ وإلحاق هزيمةٍ قاسية بكتلة السلطة».

العدالة أولاً

وتأكيداً على ضرورة استقلالية القضاء مع وجود عدد كبير من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي وغيرهم في السجن، ذكّر أوندير بكلمات كيليجدار قائلاً: «على سبيل المثال، أكد (كليجدار أوغلو) بأن أصدقاؤنا يقبعون في السجن من أجل لا شيء أو نتيجةً لثأرٍ سياسي. لذلك، فعليه مسؤولية ثقيلة». وأضاف: «لا أستطيع توقّع تراتبية لما يجب أن يقوم به كليجدار أوغلو أولاً وثانياً بشكلٍ متسلسل، لكنني أعتقد بأنه يجب أن يبدأ بمسألة العدالة».

منع النهب

وبحسب أوندر، تحوّل النظام الحالي إلى «نظام نهبٍ وسلب علني ووحشي للغاية»، مشيراً إلى ضرورة إيقاف منظومة الفساد. وقال في حديثه إنه في حالة فوز كيليجدار أوغلو «يتوقّع بأن يتّخذ خطوات لمنع نهب موارد هذا الشعب».

وشرح أوندر أنه «بعد ذلك، ستستمر الصراعات والصراعات الداخلية للكتلة السيادية. أعتقد أنه كلما تمكّنا من أن نكون فاعلين هنا وطوّرنا من قدرتنا على المبادرة، ستكون لنا كلمتنا في التشكيل الناتج عن هذه الصراعات».

> **من الممكن تحويل هذه الانتخابات إلى استفتاء لهزيمة السلطة**

لا زلنا فاعلاً رئيسياً

ووفق أوندر، فإن «تراجع الأصوات بمقدار ٣-٤ نقاط لن يغيّر من واقع كوننا قوّة فاعلة ودورنا كفاعلٍ رئيسي» في السياسة التركية.

وتابع أوندر قائلاً: «أتمنّى ألا يفكر أي من أعضاء حزبنا بهذه الطريقة، لأنه في تاريخ الديمقراطية، لا توجد بنية سياسية واحدة غيرنا مستعدة لدفع الأثمان بكل أعضائها وإداريها ومسؤوليها المنتخبين من دون أن تطلب لنفسها مكاسب شخصية، مع وجودها تحت كل هذا الاستبداد، والتمسّك بهذه المطالب تحت كل هذا الضغط الاجتماعي».

المصدر:موقع T٢٤ الاخباري التركي

ترجمة :المركز الكردي للدراسات

قره يلان: على الشعب الكردي أن يعبر عن إرادته في الانتخابات

وجه عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني، مراد قره يلان، دعوة إلى الشعب الكردي بشأن الانتخابات ، وقال: «يجب على الشعب الكردي تعزيز قوته والتعبير للجميع عن إرادته في هذه الانتخابات».

وأجـاب عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني، مراد قره يلان، قبل إجراء الانتخابات عن أسئلة وكالة فرات للأنباء (ANF)، ودعا الجميع إلى التصويت لصالح حزب الخضر اليساري، وأوضح قره يلان بأنه ينبغي على الشعب الكردي التعبير للجميع عن إرادته في هذه الانتخابات، ودعا قره يلان جميع الأطراف من خارج تحالف الكدح والحرية إلى تقديم الدعم لحزب الخضر اليساري، وقال بهذا الصدد: «إذا ما قدموا دعماً من هذا القبيل، فستكون هذا الأمر بمثابة مرحلة أساسية في تطور الاتحاد الكردستاني الذي سيحدث في المستقبل، وسيكون هذا الأمر خطوة جيدة»

وقال : صحيح؛ الجميع يقول إن هذه الانتخابات مهمة لمستقبل تركيا ولكل من يعيش في تركيا، طبعاً الانتخابات التي جرت في هذه الفترة لها معنى مهم، لقد ذكرنا بالفعل بعض الأشياء حول هذا الموضوع، لكن هذه الانتخابات أهم بالنسبة لشعبنا ولكل المتضررين من هذا النظام، هذه الانتخابات مهمة للغاية لكافة الفئات التي تم استبعادها من النظام، وفي مقدمتها الشعب الكردي والعلويون والطبقات العاملة والحركات اليسارية والاشتراكية، على مدى السنوات الثماني الماضية على وجه الخصوص، كان نظام حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية ومنظمة إرغينكون يحاولون إضعاف شعبنا وإجباره على الاستسلام بمفهوم جديد، لهذا السبب شنوا موجة شديدة من الهجمات على السجون والجبال والشوارع والسياسة الكردية، بهذه الطريقة، أرادوا هزيمة المجتمع الكردي، لهذا السبب يجب أن يظهر شعبنا إرادته بقوة في الساحة السياسية .

ANF*

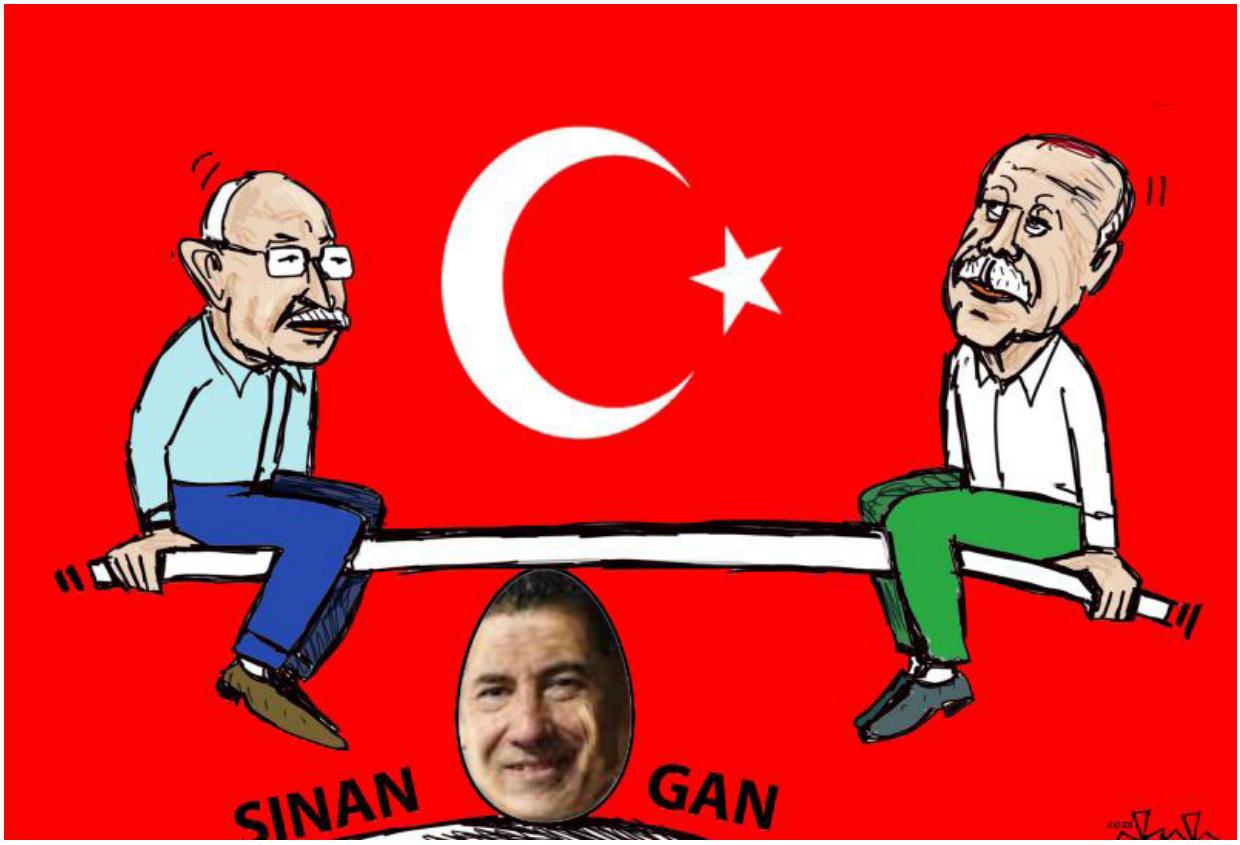

محمد أبو طالب:

أردوغان لم يعد سلطانًا يسحر جمهوره.. ويهزم الأحزاب مجتمعة

لا يُبالغ المؤرّخ التركي إلبر أورطايلي حين يعتبر أنّ الترك أثّروا في صناعة التّاريخ، وذلك واضحٌ من خلال عدم إمكانيّة البحث في "تاريخ شعوب العالم القديم ودوله، أي دول حوض البحر المتوسط وأوروبا، وخاصة أوروبا الشرقيّة، وصولاً إلى آسيا الوسطى، دون التّعريج على الـتّـرك"، يضيف أورطايلي أنّه "يُقال في الأوساط التاريخيّة الرّصينة: التّاريخ غير ممكنٍ من دون تعلّم التركيّة.. ومعرفة التركيّة تعني التمكّن من قراءة الوثائق العثمانيّة".

ما نودّ إضافته على كلام المؤرّخ التركي، أن فهم حاضر هذه المنطقة ومستقبلها غير ممكنٍ دون التّعريج على التّرك وبلادهم.

الذين صوّتوا بالأمس القريب في الإنتخابات التركية، والذين سيتوجّهون إلى صناديق الإقتراع مجدّداً يوم الاحد، كلّنا نعلم أنّ تأثيرهم على بعض أوطاننا قد يُعادل، أو قد يفوق، تأثير شعوب هذه البلدان نفسها! قراءة في الإنتخابات المسألة الأولى هي نسبة التصويت التي لامست التسعين بالمئة.

البعض يقرأها كدلالةٍ على حـدّة الإنقسام وحماسة المنقسمين.

لا يمكن إنكار هذا الشيء، لكن الأهم أنّ الشّعب التركي بغالبيّته السّاحقة، بات يؤمن بالإحتكام إلى

صناديق الإقتراع، أي أن ثقافة الإنقلابات تتراجع، ولا شيء يُشير إلى أنّ أحدًا من الأتراك يُريد العودة إليها؛ هذا ما يُفهم من كثافة التصويت.

ثمة دلالة إضافيّة على ارتفاع نسبة التصويت، وهي أنّ الأتراك راضون بشكلٍ عام على نظامهم الإنتخابي.

في الدول الديموقراطية نسبة التصويت مهمّة، وهي تُشير إلى أنّ شعب هذا البلد مقتنعٌ، إلى حدّ ما، بآليات الحكم وأدواته، وبالتالي فإنّ المشاركة في الإنتخاب تُتيح لهم عكس مواقفهم وقناعاتهم السياسيّة والإقتصادية والإجتماعية والثقافيّة من خلال الأطر القانونية المتاحة، وأبرزها صندوق الإقتراع.

أما المسألة الثانية الملفتة للإنتباه في هذه الإنتخابات، فتتصل بالتغطية الإعلاميّة الواسعة لها وبالتالي أبعادها السياسية.

فكلُّ من يتابع الأحداث التركية سيشعر بأهميّة نتائج الإنتخابات وانعكاسها على كلّ منطقتنا؛ روسيا وإيران وأرمينيا وأذربيجان وسوريا والعراق وليبيا ومصر وتونس وغيرها الكثير.

وهذا دليل على مدى حضور وحيويّة السياسة الخارجيّة التركيّة في محيطها الضيّق والرّحب.

المسألة الثالثة هي أنّ التنافس الإنتخابي يدور حول برامج حكمٍ حقيقيّة.

التحالفات والأحزاب والقادة السياسيّون، مجبرون على تقديم خططهم ورؤاهم المستقبلية حال وصولهم للسلطة.

نحن لا نتكلّم عن عناوين فضفاضة وفارغة.

هناك أسئلة محدّدة، بذل الفريقان طوال المدة الماضية قصارى جهدهما للإجابة عليها: كيف نُعالج مسألة التضخم؟

أي نظام للحكم نُريد؟

ما هي أبرز توجهات السياسة الخارجيّة؟

ما هو الموقف من النازحين الأجانب؟ إلخ..

هذه أسئلة تقريريّة، وبالتالي تصويت الجمهور يعني المفاضلة بين الخيارات وعدم تساهله في المحاسبة، ولذلك وقف الناطق باسم حزب العدالة والتنمية ليُعقّب على تراجع حزبه وعدم حسم الإنتخابات من الجولة الأولى فيقول: "يبدو أنّنا لم نحقّق كلّ مطالب شعبنا".

> **"التنافس الإنتخابي يدور حول برامج حكمٍ حقيقية"**

النّاس هنا تقرّر مصيرها. خسائر مع الإنتصارات! أوّلاً؛ مع الحزب الحاكم. استطاع "تحالف الجمهور" أن يحافظ على الأغلبيّة في البرلمان، لكنّ حزب العدالة والتنمية كان المتراجع الأكبر في هذه الدّورة (حوالي ٧ بالمئة عن الإنتخابات السابقة).

شعبيّة الحزب في تراجع مستمر، وها هو بعد ٢١ عامًا من وجوده على رأس السلطة يعود إلى النسبة نفسها التي انطلق منها في أول انتخابات خاضها عام ٢٠٠٢، أي حوالي ٣٥ بالمئة من أصوات الناخبين.

صحيح أنّ النظام السياسي لم يعد برلمانيًا، والسلطات كلّها تقريبًا باتت بيد الرئيس، غير أنّ مسار التراجع الثابت يُنبئ بتحوّلٍ قادمٍ لا مفرّ منه.

ثانيًا؛ حتى لو فاز رجب طيب إردوغان بالرئاسة، فسيكون ذلك بشقّ الأنفس. هناك انقسامٌ عاموديٌ

وحادٌ في المجتمع التركي حيال مقاربة المسائل الكبرى.

تقريبًا نصف الشّعب، أكثر بقليل، قال له لا. هذه مسألة لا يمكن المرور فوقها أو التغاضي عنها. لم يعد أردوغان السلطان الذي يُحرّك سحره الجماهير ويهزم الأحزاب مجتمعة.

في البرلمان، فقد حزبه الأكثرية التي طالما تمتع بها. أمّا رئاسيًا، فهو بحاجةٍ للتحالف حتى مع أصغر القوى السياسيّة.

ثالثًا؛ صحيح أنّ مناصري "تحالف الجمهور".. "شامتون" بحزب الشعب الجمهوري بسبب تجييره عددًا كبيرًا من مقاعده لمصلحة شركائه في "تحالف الأمّـة"، دون أن يحظى بالأكثريّة المتوخّاة، لكن من قال إنّ هذه النتيجة لا تُشكّل نذر سوءٍ على حزب العدالة والتنمية نفسه؟

هؤلاء انشقّوا وخرجوا من رحمه، وها هم اليوم يُثبّتون أقدامهم في الساحة البرلمانيّة والسياسيّة التركيّة. بطريقةٍ أخرى، من أكثر تضرّرًا من وصول علي باباجان وحزبه، وأحمد داوود أوغلو وحزبه، وحزب السعادة "تركة" الأستاذ المرحوم أربكان إلى البرلمان التركي، حزب العدالة والتنمية، أم حزب الشعب الجمهوري؟

أمّا على المقلب الآخر، صحيحٌ أنّ حزب الشعب سجلّ تقدّمًا في نسبة مؤيديه، لكنّه في المحصلة لم يحصد الخمسين بالمئة المطلوبة لهزيمة إردوغان في البرلمان، وبالتالي فقد أهمّ مرتكزات حملته الإنتخابية للدورة الثانية: العودة إلى النظام البرلماني لم تعد سهلة.

كذلك يُؤخذ على "تحالف الأمّة" عدم تواضع خطابه. من جرّب الشّحن المرتفع في فترة الدعاية الإنتخابيّة، يُدرك معنى الإحباط حين لا تتحقّق كل التوقعات والوعود، وهو ما قد ينعكس تراجعًا وفتورًا في المرحلة القادمة لدى جمهور "تحالف الأمّة".

لو أنّ مستوى الأهداف التي وضعها حزب الشعب وحلفاؤه كانت أكثر موضوعيّة وواقعيّة، لكان شعور جمهورهم الآن أقرب إلى النّصر. في السياسة، يجب أن تضع نُصب عينيك المدى الأقصى، لكن في الحديث مع جمهورك، يـجـب أن تتحدّث بواقعية ومنطقيّة، وبالتالي، ستستثمر أدنـــى الإنـتـصـارات والتقدّم لمصلحتك، ولن تُحاسَب حينها على الأهداف العالية التي وضعتها.

> **تقريبا نصف الشعب، قال لاردوغان وحزبه لا**

لن يقبل الجمهور بأقلّ ممّا وعدت به. رابعًا؛ عـدم قـدرة "تحالف الأمّـة" على اختراق وسط الأناضول. فقد شكّل وسط الأناضول، المنطقة الأكثر محافظة في تركيا، وللمفاجأة أيضًا، شكّلت المناطق المتضررة من زلزال شباط/فبراير، أهم رافدٍ في الأصوات لحزب العدالة والتنمية.

هذا يعني أنّ الأحـزاب الإسلاميّة المنضوية تحت مظلة "تحالف الأمّة" كان تأثيرها تقريبًا شبه معدوم، مثلاً كم كان أثر أحمد داوود أوغلو في مدينته قونيا؟

لقد استفاد حزب الشعب فقط من الصورة الدعائية الجامعة لـ"تحالف الطاولة السداسيّة"، أمّا

الغنيمة الكبرى، فقد كانت من نصيب هذه الأحزاب الوليدة.

أضف إلى أنّ تصويت المناطق التي ضربها الزلزال يعني أنّ استجابة الحكومة وإدارتها للأزمة كان فعّالاً وقويًا، وهو ما يجب أن تعترف به المعارضة، وأن تُفتش على نقطةٍ ضعفٍ حقيقيّةٍ لدى خصمها إردوغان.

تركيا المنتصرة أيام معدودة تفصلنا عن الدورة الثانية والأخيرة للإنتخابات الرئاسية. بحسب الرئيس التركي الأسبق الراحل سليمان ديميريل "٢٤ ساعة مدّة طويلةٌ جدًّا في السياسة التركيّة".

البعض يقول، لو كان هذا الرجل حاضرًا اليوم، لعدّل مقولته: ساعة واحدة مدّة طويلةٌ جدًا في السياسة التركيّة، في الحقيقة هذه مقولة واقعيّة. تبدو حظوظ إردوغان أعلى من منافسه كليتشيدار أوغلو.

> **من كان ليصدق كل هذا الإهتمام العالمي بالإنتخابات التركية؟**

حقّق نصرًا في الإنتخابات البرلمانيّة، وفي انتخابات الرئاسة المُعادة هو بحاجة إلى نصف نقطة فقط، بينما يحتاج منافسه إلى خمس نقاط.

ظهور سنان أوغان كان مفاجأة الإنتخابات، ربّما ارتفاع التصويت له كان تعبيرًا عن اعتراض شريحة من النّاس على المرشحين الرئيسيين أكثر من كونه تأييدًا له، وبالتالي، ستثبت الإنتخابات قدرة أوغان على التحكم باتجاهات التصويت للجمهور الذي انتخبه.

حجم الكتلة القوميّة في التحالفين شبه متعادل، وبالتالي من الصعب التنبؤ إلى أيّ جهة سيميل جمهور أوغان القومي. هزيمة إردوغان في عدد من المدن الكبرى مثل أزمير وأنقرة وبالأخص إسطنبول، فألٌ سيءٌ عليه.

في العام ٢٠١٩ أعاد انتخابات إسطنبول، فكان وقع الهزيمة أعلى وأشد. كلّها إشارات.. أمّا الكلمة الفصل، فهي للذين سيدلون بأصواتهم ليختاروا من يشاؤون.

عودةٌ للديموقراطيّة التركيّة. بحسب روبرت دال أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة يال، فإن "الدفع نحو المشاركة الديموقراطيّة ينشأ نتيجة ما يمكننا أن نطلق عليه منطق المساواة".

يضيف دال، "أنّ هذه العمليّة أكثر إنصافًا من أيّ عمليّة أخرى تأمل تحقيقها، يعني ذلك أنّك تمارس حريّتك في تقرير المصير، لأنّك تختار بحريّةٍ أن تعيش في ظلّ دستورٍ ديموقراطيّ، بدلاً من العيش في ظلّ بديلٍ غير ديموقراطيّ".

إذًا تركيا تحديدًا هي المنتصرة، لأنّ شعبها هو الذي يقرّر، ولأنّ من يصفه الغرب للمفارقة بالديكتاتور، رضخ لإعادة الإنتخابات لأنه عجز عن تزوير نصف نقطةٍ إضافية، نصف نقطةٍ فقط، كي يستمرّ "ديكتاتورًا".. وقادرًا على جعل "الإردوغانية" مفردة ليس من السهل تجاوزها في تاريخ تركيا الحديث.

POST-180*

فرزين نديمي:

مؤشرات إعادة تنظيم «مجلس الأمن القومي» الإيراني

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

في ٢٢ أيار/مايو، أعلنت إيران تعيين علي أكبر أحمديان أميناً لـ «المجلس الأعلى للأمن القومي» الذي يتمتع بنفوذ كبير. وكان أحمديان قائداً سابقاً لـ «سلاح البحرية التابع للحرس الثوري» الإيراني، وشغل لاحقاً منصب رئيس «قسم التخطيط الاستراتيجي» في «الحرس الثوري»، وعميد «جامعة الإمام الحسين»، وهو عضو في «مجلس تشخيص مصلحة النظام» منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. وحل أحمديان الآن محل علي شمخاني الذي انتهت فترة عمله كأمين لـ «المجلس الأعلى للأمن القومي» قبل ثلاثة أشهر فقط من المدة الزمنية المعتادة البالغة عشر

سنوات لمثل هذه التعيينات.

وعيّن الرئيس إبراهيم رئيسي، الرئيس الشكلي لـ «المجلس الأعلى للأمن القومي»، رسمياً أحمديان أميناً للمجلس وذلك وفقاً للممارسة المتبعة. والأهم من ذلك، عيّن خامنئي على الفور أحمديان كأحد ممثليه في المجلس، مما منحه حقوق التصويت وخط اتصال رسمي مباشر مع المرشد الأعلى. وتجدر الإشارة إلى أن الممثل الآخر لخامنئي في المجلس هو المتشدد الموالي الآخر، سعيد جليلي، الذي شغل منصب أمين «المجلس الأعلى للأمن القومي» بين عامَي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣ وقاد المفاوضات النووية الإيرانية خلال تلك الفترة.

وفي مرسوم منفصل، شكر خامنئي شمخاني على خدمته وعيّنه مستشاراً سياسياً وعضواً في «مجلس تشخيص مصلحة النظام». ودحضت هذه الخطوة الشائعات القائلة بأن شمخاني فقد تأييد خامنئي، على الأقل في الوقت الحالي. فبعض المراقبين يعتبرون تعيينات «مجلس تشخيص مصلحة النظام» والتعيينات الاستشارية بمثابة «مدارات انتظار» للأصول المستهلكة التي ستظل تحت المراقبة طالما رافقتها حراسة أمنية.

وفي الأشهر الأخيرة، هاجم المتشددون والشخصيات المناهضة للنظام على حد سواء شمخاني وعائلته بشكل متزايد على خلفية تكديسهم لثروة كبيرة من أعمال البناء والبتروكيماويات والشحن المشبوهة. وفي وقت تتدهور فيه نوعية حياة معظم الإيرانيين بسبب انخفاض الدخل وارتفاع التضخم، يُتهم شمخاني وعائلته بالاستفادة من الريع التفضيلي للحكومة تحت ستار خرق العقوبات.

على سبيل المثال، في معرض ما تم تسريبه كما يُزعم عن إجراءات اجتماع عُقد في كانون الثاني/يناير بين خامنئي وكبار مسؤولي الأمن، تعرّض شمخاني لانتقادات مباشرة بسبب نمط حياة أبنائه القائم على البذخ.

من هو أحمديان؟

وُلد أحمديان في عام ١٩٦١ ونشأ في كرمان، وكان يتدرب ليصبح طبيباً بيطرياً قبل أن ينضم إلى ثورة عام ١٩٧٩ ويقاتل في الحرب العراقية الإيرانية. وقد صوره المرصد السياسي في عام ٢٠١٨ على أنه مهندس رئيسي لعقيدة الحرب البحرية غير المتكافئة لـ «الحرس الثوري» الإيراني عندما ترأس هيئة الأركان المشتركة في «سلاح البحرية» التابع «للحرس الثوري» الإيراني. ووفقاً لبعض التقارير، شارك في تكييف القدرات البحرية الآخذة في التوسع التي تتمتع بها هذه القوة بهدف مواجهة الوجود الإقليمي للولايات المتحدة والتخطيط لتدريبات بحرية واسعة النطاق عند قيادته «سلاح البحرية» التابع «للحرس الثوري» الإيراني بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠.

ولكن المعلومات الداخلية التي برزت منذ ذلك الحين تقدم صورة أوضح وأقل إيجابية عنه، إذ تصوره على أنه موظف بيروقراطي وسياسي انتهازي ودقيق أكثر من كونه قائداً ميدانياً محنكاً للعمليات. وتعكس مقالاته الأكاديمية القليلة المتاحة على الإنترنت بشكل أساسي آراء المرشد الأعلى بشأن تصورات التهديد و«الإدارة الجهادية». كما حاول الجمع بين مفاهيم الحرب غير المتكافئة وتلك المكرسة للشيعة لابتكار مفهوم قتالي جبار في خطاب ألقاه عام ٢٠٠٩.

وتمكن أحمديان بسرعة وبفضل ولائه المطلق من إقامة روابط مع مكتب المرشد الأعلى، وتجاوز التسلسل القيادي، وتقديم تقارير مباشرة إلى خامنئي، مما عزز مكانته في «الحرس الثوري» الإيراني. فلم يكن مفاجئاً أن يختاره خامنئي لاحقاً كرئيس لـ «هيئة الأركان المشتركة» في «الحرس الثوري» الإيراني في عام ٢٠٠٠، ليحل محل

رئيسه السابق حسين علائي، الذي كان يخسر تأييد المرشد الأعلى جزئياً بسبب تقارير أحمديان.

وانطلاقاً من دوره هذا، يُقال إن أحمديان قام بتطهير «الحرس الثوري» الإيراني من القادة الإصلاحيين، وذلك بالتعاون الوثيق مع حليفه المقرب ماجد مراحمادي، الذي يشغل حالياً منصب نائب وزير الداخلية للشؤون الأمنية وشؤون الشرطة وكذلك سكرتير الأمن في «المجلس الأعلى للأمن القومي».

وفي عام ٢٠٠٧، فرض «مكتب مراقبة الأصول الأجنبية» التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على أحمديان بصفته قائداً في «الحرس الثوري» الإيراني وفقاً لـ «قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧»، وسرعان ما حذا حذوه «الاتحاد الأوروبي» وأستراليا واليابان.

وتم استبدال هذا القرار في عام ٢٠١٥ بـ «القرار رقم ٢٢٣١» الذي أدرج أحمديان كأحد الأفراد المتعددين المشاركين في جهود الانتشار النووي الإيرانية ووجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتجميد أصوله حتى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. لذلك، لا يزال يتعين عليه من الناحية التقنية مواجهة بعض القيود على السفر على الأقل حتى ذلك التاريخ.

ما الذي ينتظر «المجلس الأعلى للأمن القومي»؟

وفقاً «للمادة ١٧٦» من الدستور الإيراني، فإن «المجلس الأعلى للأمن القومي» مكلف بتأمين المصالح الوطنية، وحماية الثورة الإسلامية، والحفاظ على وحدة أراضي الجمهورية والسيادة الوطنية من خلال تحديد السياسات الدفاعية والأمنية ضمن المبادئ التوجيهية التي حددها المرشد الأعلى.

ويستلزم ذلك تنسيق جميع الأنشطة التي تؤثر على الدفاع الإيراني (وهجومه) واستخدام جميع الموارد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

ويرأس المجلس رئيس الجمهورية ويحضره رؤساء الفروع الأخرى للحكومة، ورئيس هيئة الأركان المشتركة في القوات المسلحة، ورئيس شؤون الميزانية، ووزراء الخارجية والداخلية والاستخبارات، وممثلان عن خامنئي، وعند الحاجة، قادة الجيش النظامي المعروف بـ «أرتش» و«الحرس الثوري» الإيراني.

وكما سبقت الإشارة، فإن الرئيس هو المسؤول الرسمي عن «المجلس الأعلى للأمن القومي»، ولكن الأمين هو العضو الثابت الأعلى رتبة. ويشرف الأمين بصفته الممثل الأعلى للمرشد الأعلى في المجلس على قرارات المجلس وكيفية تنفيذها، كما لديه عدد من النواب.

انتقادات للمجلس الأعلى للأمن القومي

وانتقدت المعارضة الإيرانية وجماعات حقوق الإنسان «المجلس الأعلى للأمن القومي» بشدة في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠٢١، اتهموه بالفشل في فرض منطقة حظر طيران فوق غرب إيران ووسطها في وقت تصاعدت فيه التوترات العسكرية مع الولايات المتحدة، مما أسفر وفقاً لبعض التقارير عن إسقاط طائرة مدنية أوكرانية بالقرب من طهران ظنت وحدة دفاع جوي بالخطأ أنها طائرة انتقامية أمريكية.

وخلال الاحتجاجات الجماهيرية التي اجتاحت إيران في الأعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢٢-٢٠٢٣، اتُهم المجلس بإصدار أوامر لعناصر الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين الشباب، مما أدى إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى.

وفيما يتعلق بنوايا إيران النووية، انتُزع هذا الملف من «المجلس الأعلى للأمن القومي» عندما أصبح شمخاني أميناً للمجلس عام ٢٠١٣، وقادت وزارة الخارجية المفاوضات النووية بعد ذلك. ومع هذا، لا يزال شمخاني يُعلّق على حالة المحادثات النووية في نقاط مختلفة. على سبيل المثال، في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ – بعد وقت قصير من انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ – أعلن أن إيران لن تتفاوض تحت أي ظرف من الظروف على اتفاق نووي جديد مع الغرب.

لذلك، من غير الواضح ما إذا كان خامنئي سيأمر أحمديان بتمهيد الطريق لاستئناف المفاوضات المتوقفة حالياً. ففي ملاحظات أدلى بها المرشد الأعلى مؤخراً، شدد في وجهة نظره حول «المرونة البطولية» التي أظهرها من خلال سماحه بإجراء محادثات جديدة في المقام الأول – أي أنه أعاد تعريف عملية التفاوض على أنها مجرد وسيلة مؤقتة لتجاوز العقبات في الأهداف النهائية غير المحددة لطهران. (لمزيد من المعلومات حول كيفية تأثير فكرة «المرونة البطولية» على استراتيجية الردع الإيرانية، راجع المرصد السياسي ٢٥١٢).

وعلى صعيد آخر، كان «المجلس الأعلى للأمن القومي» مسؤولاً رسمياً عن المفاوضات الأمنية مع الدول المجاورة، بما في ذلك المحادثات الأخيرة مع المملكة العربية السعودية بوساطة صينية.

ولكن لا تزال الشكوك قائمة بشأن نوايا إيران لجهة التقارب مع الرياض على المدى الطويل. وخلال الاجتماع المذكور أعلاه الذي عقده خامنئي في كانون الثاني/يناير مع كبار مسؤولي الأمن، يُزعم أنه ذكر «قرار» «المجلس الأعلى للأمن القومي» بتنفيذ تحوّل سلوكي مؤقت في المنطقة من أجل تخفيف الضغط على النظام في الداخل، «حتى يحين الوقت لإنهاء الأزمة الحالية [في إشارة إلى الاحتجاجات الجماهيرية التي بدأت في أيلول/سبتمبر الماضي] باستخدام إجراءات أكثر صرامة وحتى أكثر سرية وتحقيق الاستقرار».

ولم يوضح التسريب المزعوم ما قد يترتب عليه مثل هذا التحوّل، علماً أنه لا يتم الإعلان أبداً عن مداولات «المجلس الأعلى للأمن القومي» بشأن هذه الأمور وغيرها.

الخاتمة

يبدو توقيت ترقية أحمديان غير ملفت، إذ أنه وقت عادي من العام لخامنئي لإجراء التعيينات السياسية، وكان شمخاني قد أكمل العقد العادي من ولايته في هذا المنصب. بالإضافة إلى ذلك، فإن أحمديان شديد الولاء لخامنئي وابنه مجتبى، مما يمنح المرشد الأعلى المزيد من الطمأنينة بأن أمين «المجلس الأعلى للأمن القومي» سوف يتبع تعليماته بدقة. والأمر الأكثر أهمية هو التدفق المستمر للأدلة حول نوايا خامنئي الواضحة – أي أن إظهاره الأخير للمرونة في المنطقة هو محاولة محسوبة لنزع فتيل أزمات النظام في الداخل، في حين أن تصريحاته المتشددة وتعييناته لا تظهر أي علامة على التسوية في الملف النووي أو التهدئة الإقليمية طويلة المدى.

*فرزين نديمي هو محلل متخصص في الشؤون الأمنية والدفاعية المتعلقة بإيران ومنطقة الخليج ومقره في واشنطن.

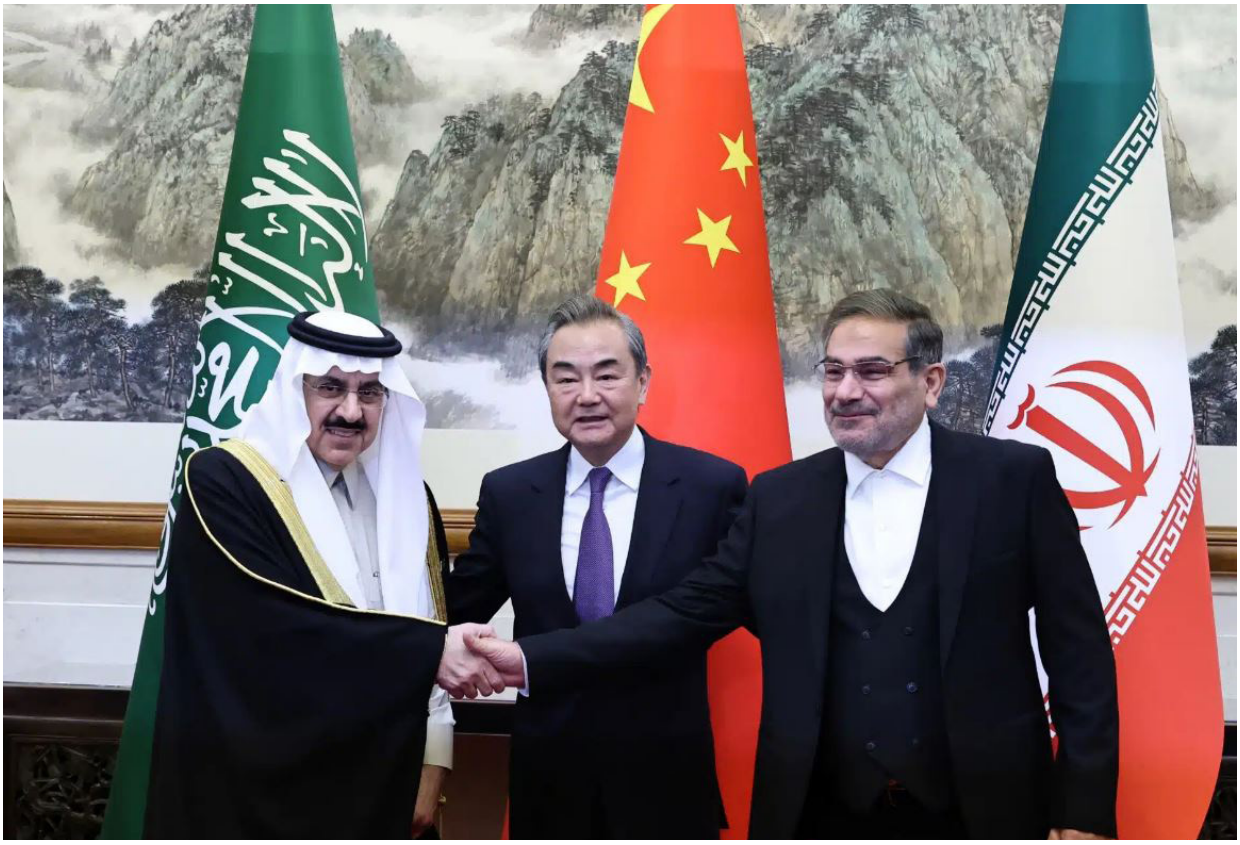

د. طارق فهمي

الرياض وطهران.. مسارات جديدة واتجاهات محتملة

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

ستدخل المنطقة العربية مرحلة جديدة في إطار العلاقات العربية والعربية الإقليمية نتاج استئناف العلاقات السعودية الإيرانية،

وهو ما سيلقي بتبعاته على علاقات الإقليم خاصة وأن البلدين لديهما مشروع سياسي قد لا يلتقي في مساراته، أو اتجاهاته، وكثيرا ما كان محل تجاذب حقيقي لا يمكن تجاوزه في ظل ما كان يجري من تطورات سابقة شملت أزمات الإقليم، ومع التوقع المبدئي بارتدادات عامة على الإقليم نتاج ما جري مع التقدير لعنصر التوقيت ودلالاته وارتـداداتـه، وإجـراءات بناء الثقة التي ستتشكل بين الجانبين، وبالتالي ليس من المبكر التوقع بما سيجري، وعلى رأس تلك المسارات احتمال إجـراء تفاهمات مبدئية في بعض الملفات الرئيسة، والتي ستكون محور ما سيجري خاصة بالنسبة للملف اليمين باعتباره أولوية للجانب السعودي، وفي إطار ما يجري من تطورات تمس أمن الإقليم، ومن ثم فإن توقف التوصل لحل حقيقي ومتماسك في اليمن والإنصات لصوت العقل والرشادة الذي سبق وأن طرح في مخرجات عدة للحوار الوطني، أو مخرجات الرياض وغيرها وتنفيذ القرارات الدولية، والتي وصل عددها تسعة عشر قرارًا دوليًا ابتداءً من القرار رقم ٢٠١٤ الصادر في أكتوبر ٢٠١١، مرورًا بالقرار الدولي رقم

.٢٢١٦

واليوم ينفتح الباب أمام احتمالات التهدئة، والعمل على مسار محدد خاصة وأن أمن الخليج العربي سيبقي مسئولية دوله، بالرغم من كل التطورات الجارية والمرتبطة بالترتيبات الأمنية في مناطق متعددة بما فيها الشرق الأوسط وفقا لاستراتيجية الإدارة الأمريكية التي أعلنها الرئيس جو بايدن في أغسطس من العام الماضي، وارتبطت بحالة التعامل مع الشركاء والخصوم، والتعامل مع المسار الإيراني بما في ذلك التفاوض الرئيسي بشأن الاتفاق النووي، وبعد أن وصلت المفاوضات إلى مرحلة صعبة في ظل قناعات أمريكية إسرائيلية بأن إيران تشتري الوقت للوصول للعتبة النووية وفقا لمقاربات استخباراتية إسرائيلية تدفع بهذا الاتجاه، ومن ثم فان ما جري بين الرياض وطهران سيكون مدخلا لمناخ جديد للتفاوض الجاد من منطق أن إيران باتت طرفا مقبولا في الإقليم، وأنه لا توجد تحفظات خليجية أولية للتوصل إلى اتفاق مع طهران حول النووي برغم أن الإدارة الأمريكية السابقة، والراهنة لم تُدخل الدول العربية في أي مفاوضات، واليوم ستتغير قواعد اللعبة بعد أن باتت إيران طرفا مقبولا في الخليج، وستراعي حضورها القوي الرئيسة المعنية.

وبصرف النظر عن التوصل لاتفاق، أو عدم توصل الجانبين الأمريكي والإيراني لاتفاق، فإن إسرائيل باتت الطرح الخاسر الأكبر مما يجري خاصة، وأن التوجه لضربة عسكرية إسرائيلية محدودة سيظل واردا لإرباك المشهد السياسي والأمني في الإقليم، ولتسجيل حضور إسرائيل في معادلات التغيير الراهنة والمحتملة، فإسرائيل ستذكر الولايات المتحدة بأن إيران ستظل العدو والخصم، كما أن إسرائيل ستقر معادلة التغيير حفاظا على أمنها.

وفي كل الأحوال ستعمل إسرائيل في مواجهة السيناريو الراهن، ولن تحتاج إلى دعم أمريكي كامل مع التقدير لخصوصية التنسيق الأمني والاستخباراتي، كما يتصور البعض خاصة وأن إسرائيل ليس لديها خيارات عدة بل تركيزها على الخيار العسكري المحدود، وستظل تراهن عليه خاصة، وأنه ليس فقط الاتفاق النووي بل وأيضا تجاه نمط العلاقات بين طهران والرياض في ظل رهانات رئيس الوزراء الإسرائيلي على الانفتاح الرسمي، والمباشر مع السعودية، خاصة وأن ما تباهي به نتنياهو مؤخرا لم يعد له وجود في ظل تخوفات إسرائيلية من أن يؤدي الأمر واستئناف العلاقات بين الرياض وطهران إلى التأثير السلبي على توجهات دول عربية وإقليمية آخرى للانفتاح على إسرائيل في ظل ما يجري من مخططات إسرائيلية.

> **"إيران ستظل توجه وتتحرك، وتعمل في اتجاهات التمسك بأوراقها الضاغطة"**

ستظل إسرائيل الطرف الخاسر مما يجري الأمر الذي سيدفعها إلى التحرك في مساحات آخري من التحالفات المختلفة، والتي تعمل في سياقات متعددة ومهمة، ومن المؤكد أن إسرائيل ستعمل على سيناريوهات أخرى بديلة، أما الحديث عن التأثير في سياسات حماس والجهاد الفلسطيني وحزب الله، وغيرها من حركات الإسلام السياسي فإنه للوهلة الأولي ستظل الهواجس قائمة مما يجري .

وبصرف النظر عن ردود فعل هذه الجماعات إلا أن

إيران ستظل توجه وتتحرك، وتعمل في اتجاهات التمسك بأوراقها الضاغطة، وإن كانت ستعمل في إطار الحفاظ على مصالحها الكبرى عند الضرورة خاصة، وأن إيران تدرك أن أذرعها الإقليمية الوكيلة أدت أدوارا مهمة في توقيتات معينة، ولا يمكن التخلي عنها خاصة وأن إيران تدرك خطورة التحرك الإسرائيلي الأمريكي، وأن هناك مرحلة مهمة تعد انتقالية ينبغي التعامل معها بجدية، وقد تطول لبعض الوقت وتتعلق بتنفيذ كامل ما سيتم الاتفاق بشأنه خاصة وأن خفض التوتر وتقليله سيظل هدفا مهما ومطروحا من قبل الأطراف المعنية، ففي الإقليم ستكون هناك مرحلة سيراقبها الجميع، وسيعمل عليها كل الأطراف وليس فقط السعودية أو إيران فقط كخطوات بناء ثقة، وستراقب الولايات المتحدة ما سيجري خاصة وأن المتابعة والتتبع الأمريكي لن تتوقف فقط على طرفي المعادلة إيران والسعودية خاصة مع حالة التخوف من تمدد الدور الصيني في الشرق الأوسط، وخارجه مما يعطي إشارات مهمة بأن الولايات المتحدة تتخوف من امتداد التعاون الصيني الروسي ليس في جنوب شرق آسيا ومناطق التماس بل، وأيضا إلى الشرق الأوسط في إشارة لا تغيب، وفي إطار تحالفات كبري تشكل سياسات أكثر واقعية هي أشبه بمعادلات معقدة ومركبة، بمعني أن التسويات المقبلة في الإقليم ستبدأ باليمن، كما هو متوقع، وستمر بالاتفاق النووي إلى الوكلاء الإقليمين،

ولكن الأهم بالنسبة للدول العربية المعنية تطويق مسارات التحرك الإيراني، وعدم تدخله في أمن الإقليم والتمدد في دوله، كما أن هناك مقارنات ستعقد في إطار حرص الولايات المتحدة على أن تكون طرفا رئيسيا فيما يجري خاصة وأن روسيا أيضا ستسجل حضورها في المشهد في إطار الواقع السياسي الجديد، والتي تقوده السعودية وتحاول بناء مقاربات متعددة مع الصين إلى جوار الولايات المتحدة ما يؤكد على أن ما يرسم من سيناريوهات حالية ومنتظرة سيكون مدخلا لتفكيك عناصر الأزمة الإقليمية الراهنة، وبناء شراكات جديدة مع التأكيد على أن خسارة بعض الأطراف الاخرى مرتبط بما يمكن أن يخفف من حدة ما يجري خاصة والأطراف الإقليمية المجاورة للنظام الإقليمي العربي سواء إيران، أو تركيا، أو إسرائيل ستتفاوت مصالحها واستراتيجيات تحركها في الفترة المقبلة، وهو ما يؤكد على أن المعادلات الكبرى في الإقليم ستنتقل، ولو جزئيا من السعودية وإيران لتشمل دول أخري وفواعل غير رسمية، ومنها حزب الله وحماس والحوثي وغيرها .

> **"المشكلة الحقيقية ستكون في حسابات المكسب والخسارة لكل الأطراف"**

إن التأكيد على أن الولايات المتحدة تعمل في اتجاه السلام الإقليمي في الشرق الأوسط، وأنها تؤيد ما يجري، وأن الاتحاد الأوروبي يرى فيما تم بين الرياض وطهران خطوة على الطريق الصحيح، إلا أن المشكلة الحقيقية ستكون في حسابات المكسب والخسارة لكل الأطراف رئيسية وفرعية والتي تتأهب لتغيير سياستها بالفعل، وتعمل في اتجاه مغاير لما يتم، كما أن التوصل لمقاربة مصلحيه لكل طرف، ستدفع بالبعض لمزيد من التنازلات غير المؤلمة، والتي من خلالها تسعي لتحقيق أهدافها الرئيسة، وهو ما ستعمل عليه أيضا كل من السعودية وإيران، وقد يمتد ليشمل دول أخري أيضا في المديين القصير والمتوسط.

قمة السبع ومسار المواجهة مع روسيا والصين

*ترينديز/قسم الدراسات الاستراتيجية

بين يوميْ (١٩ – ٢١) من شهر مايو الجاري (٢٠٢٣) تم انعقاد القمة السنوية لمجموعة السبع، حيث اختتمتْ مباحثاتها في مدينة هيروشيما باليابان. وليس خافيًا أن مباحثات قمة السبع في هذه المرة قد هيمنت عليها ظلال القلق تجاه سياسات روسيا والصين، باعتبارهما يُشكلان أكبر تَحَدِّيَيْن – بل أكبر تهديديْن – يواجهان هذه الدول، وذلك على حد تعبير العديد من قادة وزعماء مجموعة السبع. ومع ذلك، فإن مما يجدر الالتفات إليه ذلك التباين الذي ظهر في مواقف هذه الدول من طبيعة التعامل مع كلا الدولتين، أي روسيا والصين، إذ إن هناك ما يشبه الإجماع بين

دول مجموعة السبع على مواجهة روسيا؛ بحكم أنها قوضت أسس النظام العالمي الذي تسيطر عليه دول المجموعة. أمّا بخصوص الصين، فإن غالبية هذه الدول تنحو كُلٌّ واحدة منها لاتخاذ مقاربة مختلفة إزاءها – أي إزاء الصين – وذلك بحكم العلاقات التجارية الضخمة معها، وعلى أمل نيل دعمها والوقوف إلى جانبها في مواجهة طموحات روسيا "الإمبراطورية". والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما السياق الذي شكل محور هذه القمة؟ وما سبب أهميتها؟ وما الرمزية التي يشكلها عقد هذه القمة في هيروشيما على وجه الخصوص؟ وما النتائج التي تمخضت عنها فيما يتعلق بالموقف تجاه كُلٍّ من موسكو وبكين؟ وما التعقيدات التي تحيط بهذه الملفات؟.

السياق والأهمية

انعقدت قمة مجموعة السبع (غير الرسمية)، والتي تضم كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، خلال الفترة من ١٩إلى ٢١ مايو الجاري (٢٠٢٣) في اليابان، في ظل بيئة إقليميه ودولية متوترة، بل ربما تبدو الأعقد في السنوات الأخيرة، فمن جهة يتصاعد التوتر في شرق آسيا بسبب كوريا الشمالية، ولكن الأخطر من ذلك هو تنامي النفوذ الصيني، والقلق من قيام بكين بعمل عسكري ضد تايوان، الأمر الذي قد يؤدي إلى قلب الوضع في تلك المنطقة رأسًا على عقب، بل قد يتسبب في نشوب حرب إقليمية واسعة.

وعلى الجانب الآخر في الغرب ما زالت الحرب في أوكرانيا تواصل شهرها الخامس عشر، بينما أصبحت مختلف الجبهات تشهد تصعيدًا متجدّدًا بعد فترة الجمود التي اتَّسَم بها القتال في فصل الشتاء، حيث يجري الحديث الآن عن هجوم أوكراني معاكس، ما يعني أن الحرب قد تدخل مرحلة جديدة، وقد تطول هذه المرحلة ولا تخرج منها قريبًا. كل هذا بينما يعاني الاقتصاد العالمي، بما فيه اقتصاديات أكبر دول العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة واليابان، وبالطبع الدول الأخرى في مجموعة السبع، كل هذه الاقتصاديات تعاني من وضع صعب، وسط مخاوف من حدوث ركود عالمي هذا العام أو العام المقبل. كما تتزايد الضغوط على الدول، ولا سيّما الدول الصناعية – دول مجموعة السبع بشكل رئيسي – وتدفعها إلى التعامل بفعالية أكثر مع التغير المناخي، الذي بات يُنظر إليه على أنه أحد أكبر التحديات المعاصرة ذات الطابع العالمي.

رمزية القمة

من المعروف أن قمة مجموعة السبع الكبار قد انعقدت مرات كثيرة، حتى عندما كانت تُسمى "الثماني الكبار" قبل أن تُطرد روسيا منها بعد ضمها القرم ٢٠١٤. وليس من السهل تذكر أيٍّ من هذه القمم، ولكن هذه القمة – على وجه الخصوص – قد تبقى في الذاكرة لسنوات طويله، لا سيّما أن انعقادها في هيروشيما يحمل رمزية خاصة؛ لكونها كانت أول مدينة في العالم تتعرض لهجوم نووي من قِبَل الولايات المتحدة، وقد حدث ذلك في السادس من أغسطس ١٩٤٥، وهو أول هجوم نووي، وآخر هجوم نووي (حتى الآن).

في الوقت نفسه تزداد المخاوف من حدوث سباق تسلح نووي في آسيا ومناطق أخرى من العالم، ومن تصاعد التهديدات بإمكانية استخدامه. جديرٌ بالذكر أن الهجوم بالقنبلة الذرية على هيروشيما، والذي قتل ١٤٠ ألف مدني في لحظات قلائل، كان هو الخطوة الأولى في سباق التسلح النووي، الذي شهد بعد ٨٠ عامًا تقريبًا ما يقرب من ١٢٥٠٠ رأس نووي – أغلبها أقوى بكثير جدًا من قنبلة "الولد الصغير" (الاسم الذي أطلق آنذاك على هذه القنبلة) – وتمتلكها الآن

تسع دول. ومن ثم فإن عقد القمة في مدينة "السلام"، كما يصفها اليابانيون، له رمزية لا تخطئها العين. وبغض النظر عن جدول الأعمال المثقل بتحديات إقليمية ودولية كبيرة، فإن انعقاد القمة في هيروشيما يُمَثِّل تذكيرًا بمخاطر الحرب النووية، لا سيّما أثناء مناقشة الأوضاع إثر الحرب التي شنتها روسيا والصراع في أوكرانيا.

كما يبعث برسائل قوية إلى موسكو وغيرها بأن الدول الكبرى تقف موحدةً في موقفها من رفض التهديد أو استخدام السلاح النووي مجددًا. وهذا ما أكد عليه البيان الختامي للقمة، وما ركز عليه أيضًا خطاب رئيس الوزراء الياباني كيشيدا، الذي وجهه للشعب عبر وسائل الإعلام، حيث أكد أن مهمة اليابان – بصفتها رئيسة لقمة مجموعة السبع – تتلخص في حماية الأمن والسلام الدوليين، وأنه يقع على عاتق الجميع مسؤولية تحقيق عالم دون أسلحة نووية.

الملفات: التوافقات والخلافات

بحثت القمة مجموعة واسعة من الموضوعات، حيث ناقشت عددًا من الملفات الحيوية. ومن البديهي أن يتفق القادة بشأن بعض هذه الملفات، وأن يختلفوا بشأن بعضها الآخر. ومن المعروف أن أهم هذه الملفات تدور دائمًا حول العلاقات الاقتصادية، والذكاء الاصطناعي، وتغير المناخ، وتعزيز التعاون مع البلدان النامية. ولكن كان هناك ملفان في غاية الأهمية، هما اللذان استحوذا على اهتمام القمة، وألقيا بظلالهما على مناقشات القادة، ومن ثم على القرارات المُتخذة، وعلى البيان الذي تمخضت عنه القمة. الملف الأول بخصوص الحرب في أوكرانيا والموقف من روسيا. والملف الثاني بخصوص الموقف من الصين، بما في ذلك ما يُطلق عليه مصطلح "الإكراه الاقتصادي"، ومساعي الصين لمد نفوذها في بحر الصين الجنوبي، والقلق من احتمالات أن تقوم بغزو تايوان.

مواجهة روسيا

انعقدت القمة على وقع تصعيد متنامٍ على جبهات القتال في الحرب التي اندلعت إثر الهجوم الروسي على أوكرانيا في ٢٤ يناير ٢٠٢٢، حيث يحشد كل طرف قواته لشن هجوم واسع ضد الآخر.

بينما يتزايد القلق من المنحى الذي يمكن أن تنجرف إليه هذه الحرب، خاصة في خضم الحديث المتكرر عن السلاح النووي، لا سيّما من جانب روسيا التي تمتلك ترسانة تضم ما يقرب من ٦٠٠٠ رأس نووي. ورغم تأكيد موسكو على مبادئها النووية، وأنها لن تستخدم هذا السلاح إلاَّ في حالة حدوث تهديد وجودي، فإن هناك خشية من اللجوء إلى النوع التكتيكي منه، خاصة وأن مسار إنهاء الحرب – كما يبدو – يتجه إلى طريق مسدود، بل وربما تتأرجح مساراتها لصالح أوكرانيا، حيث يجري تعزيز قوات كييف بالأسلحة التي قدمت معظمها الدول التي اجتمعت في هيروشيما.

لذا كان أحد أهم أهداف القمة هو المحافظة على موقف موحد من روسيا، ومواصلة دعم أوكرانيا. وفي هذا السياق أكد رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا بقاء مجموعة السبع متحدة خلف أوكرانيا.

وهو ما فعله القادة الآخرون كذلك؛ حيث قال رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك إن "تركيز مجموعة السبع كان على الدوام مُصَوَّبًا نحو روسيا، وسيظل كذلك هذا العام". وكذلك فعل المستشار الألماني والرئيس الأمريكي. ومن المعروف أن الرئيس الأوكراني قد توجه بكلمة إلى القمة في اليوم الأول عبر تقنية الفيديو، طالب فيها بتزويد بلاده بالمزيد من الأسلحة، وقال إنه يرغب في أن تنتهي الحرب بحلول نهاية العام، وذلك قبل أن يظهر بشكل دراماتيكي في اليابان، وينضم مباشرة إلى زعماء المجموعة.

وقد بدا واضحًا أن القمة موحدة في موقفها من قضية أوكرانيا؛ حيث استبقوا وصول زيلينسكي بالإعلان عن حزمة عقوبات جديدة على روسيا، تستهدف "آلة الحرب الروسية" للحدّ من إمكانات تمويل حربها على أوكرانيا.

هذه التدابير الجديدة تشمل قيودًا على صادرات منتجات "أساسية لروسيا في ساحة المعركة"، وتستهدف كيانات مُتّهمة بنقل معدّات عسكرية، وقد أعربت دول مجموعة السبع بوضوح عن التزامها الراسخ تجاه أوكرانيا.

وجديرٌ بالذكر أن البيان الصادر عن المجموعة قد أكد على الحاجة إلى الوقوف جبهةً مُوَحَّدَةً ضد تصرفات روسيا. وفي هذا الإطار قام البيان بتسليط الضوء على المعاناة الإنسانية التي سببها العدوان الروسي على مدار الخمسة عشر شهرًا الماضية. وقد تعهدت المجموعة بمواصلة الدعم العسكري لأوكرانيا، وفي هذا الصدد أعلن الرئيس الأمريكي عن دعمه لكييف عن طريق إرسال مقاتلات متقدمة – عبر طرف ثالث – وتدريب الطيارين الأوكرانيين.

هذا، وقد سبق انعقاد القمة بأيام إعلان العديد من دول المجموعة تقديم أسلحة متطورة لأوكرانيا، كما تعهدت بتقديم المزيد. وقد سلمت بريطانيا بالفعل صواريخ متطورة إلى أوكرانيا، وتعهدت بإقامة تحالف بُغْيَة تزويد كييف بطائرات مقاتلة من طراز إف – ١٦.

وأعلنت ألمانيا أيضًا عن أكبر حزمة مساعدات لأوكرانيا حتى الآن، وهي دبابات وعربات مصفحة وطائرات استطلاع بدون طيار وذخيرة، بقيمة ٣ مليارات دولار. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت الولايات المتحدة عن حزمة بقيمة ١/٢ مليار دولار لتعزيز الدفاعات الجوية الأوكرانية ومخزونات المدفعية، بينما أجاز الرئيس الأمريكي جو بايدن مساعدات بقيمة ٣٧٥ مليون دولار أثناء وجوده في هيروشيما، وتشمل هذه الحزمة الجديدة مدفعية وذخيرة وراجمات هيمارس لإطلاق الصواريخ.

كل هذا يشير إلى أن مجموعة السبع ماضية في طريقها لدعم أوكرانيا التي تستعد لشن هجوم مضاد واسع. ولا شك في أن التحدي الأكبر الذي يواجه قادة المجموعة هو الحفاظ على استمرار هذا الزخم في الأيام والأشهر القادمة؛ لا سيّما في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها كل هذه الدول دون استثناء، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الضغوط المحلية عليهم، مع استمرار جهود بلدانهم للتعافي من وباء كوفيد – ١٩.

تنامي النفوذ الصيني

على بُعد ألف ميل إلى الغرب من هيروشيما، تقع العاصمة الصينية بكين، التي يشكل تعزيز وجودها العسكري مصدر قلق كبير للدولة المضيفة، اليابان، ولأهم حليف لها، الولايات المتحدة. وهذه المسألة هي التي كانت تشكل محور التركيز الثاني في القمة، ألا وهو سُبُل مواجهة القوة العسكرية والاقتصادية المتنامية لبكين. وقد ناقش القادة في ثاني أيام القمة ما أسموه سياسات "الإكراه الاقتصادي"، وأعلنوا أنهم يعارضون أي محاولات أحادية لتغيير الوضع القائم بالقوة، في إشارة إلى الصين التي طالما اتهمتها دول المجموعة باستخدام النفوذ الاقتصادي للضغط على الدول النامية من أجل تحقيق مصالحها. وقال رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك إن الصين تشكل "التحدي الأكبر في عصرنا" فيما يتعلق بالأمن والازدهار العالميين، وأنها "استبدادية بشكل متزايد في الداخل والخارج".

وغَنِيٌّ عن الذكر أن الصين تشكل مصدر قلق دولي وإقليمي، خاصة لدول المنطقة، ولا سيّما اليابان التي تخشى من تنامي النفوذ الصيني، وتتوجس من مساعيها لعسكرة منطقتيْ شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي. ومن ناحية أخرى، تمثل كوريا الشمالية مصدر تهديد لأمن اليابان، خاصة مع استمرار بيونغ يانغ في إطلاق الصواريخ البالستية في

اتجاهات مختلفة، بما فيها بحر اليابان وأجواء اليابان. وهو ما دفع طوكيو إلى إعادة التفكير بشكل جوهري في سياستها الدفاعية. فمع وجود عين على الصين والأخرى على كوريا الشمالية، أعلنت الحكومة اليابانية في ديسمبر ٢٠٢٢ عن مضاعفة ميزانيتها العسكرية، الأمر الذي قد يجعل اليابان صاحبة ثالث أكبر ميزانية عسكرية في العالم، بعد الولايات المتحدة والصين.

وفي هذا السياق أيضًا تعمل اليابان على تعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة. ولا يبدو أن هناك أي شك في دعم واشنطن لطوكيو عندما يتعلق الأمر بالصين. وهناك بالفعل عشرات الآلاف من القوات الأمريكية تتمركز في اليابان. وقد أعلن الحليفان مطلع هذا العام عن تعزيز علاقتهما العسكرية، مع تخصيص وحدات جديدة من مشاة البحرية الأمريكية لتعزيز الدفاع عن اليابان.

وتعمل اليابان أيضًا على تعزيز العلاقات العسكرية مع بريطانيا، حيث أعلنت في يناير الماضي أيضًا عن "اتفاقية دفاعية تاريخية"، من شأنها أن تسمح لكل من الدولتين بنشر قوات في الدولة الأخرى.

ولعل أحد أكبر مخاوف اليابان من الصين هو الموقف من تايوان، التي تدّعي الصين السيادة عليها وتسعى حثيثًا من أجل ضمها، حيث لم يستبعد الرئيس الصيني شي جين بينغ استخدام القوة لضم الجزيرة إلى الوطن الأم. ويُذكر في هذا الصدد أن بعض الصواريخ الصينية قد سبق وأن سقطت أثناء التدريبات العسكرية في العام الماضي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان، بالقرب من الجزر اليابانية، وبالقرب من تايوان، وهو ما أثار قلق طوكيو إلى حد كبير.

توافق وسط تباينات

صحيحٌ أن مجموعة السبع قد زادت من ضغوطها على موسكو وبكين، إلاَّ أن هناك انقسامات بين هذه الدول حول المدى الذي يجب أن تصل إليه الإجراءات العقابية. ومن الواضح أن اليابان والدول الأوروبية يبدو عليها أنها مترددة في خفض حجم التجارة مع روسيا والصين إلى الحد الذي تطالب به واشنطن. وقد أفادت صحيفة "فاينانشيال تايمز" أن اليابان والدول الأوروبية رفضت الشهر الماضي اقتراحًا أمريكيًا بحظر الصادرات الروسية بشكل كامل؛ لأنها تعتبره أمرًا غير واقعي. كما أعرب دبلوماسيون أوروبيون عن مخاوفهم بشأن بعض المقترحات التي طُرحت لإغلاق أنابيب الغاز الطبيعي بشكل دائم، والتي أوقفتها روسيا بعد غزوها لأوكرانيا العام الماضي.

ورغم الموقف الصارم الذي أبدته القمة تجاه سلوك الصين الاقتصادي والعسكري، فإن مجموعة السبع ليست متحدة في موقفها تجاه الصين. بل إن الواقع يشير إلى وجود تباين بين الموقفين الأمريكي والأوروبي على وجه الخصوص. وقد سبق أن صرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعد زيارته بكين في أبريل الماضي أن على أوروبا ألاَّ تصبح "مجرد أتباع لأمريكا"، وقد أدلى الرئيس الفرنسي بذلك في أثناء إجابته عندما سئل عن احتمال غزو الصين لتايوان، وأكد على ضرورة ألاَّ تنشغل أوروبا "بأزمات ليست أزماتها، مما يمنعها من بناء استقلالها الاستراتيجي". وبطبيعة الحال ، لم ينل هذا الموقف استحسانًا من قِبَل الولايات المتحدة، ومن قِبَل بعض شركاء ماكرون الأوروبيين، ولا شك أن ذلك الأمر كان ضمن موضوع البحث.

ولكن الأمر الذي كان أكثر وضوحًا هو أن الانقسامات داخل مجموعة السبع – فيما يتعلق بالصين – كانت هي الأكثر بروزًا، ربما على نحو مختلف عمّا هو الحال بالنسبة لروسيا؛ فقد اختلفت هذه الدول بشأن كيفية التحذير مما تعتبره تهديدًا من قِبَل الصين لسلاسل التوريد العالمية والأمن الاقتصادي، بحيث لا يصل الأمر إلى حَدِّ عزلها، لا سيّما وأنها

– أي الصين – شريك تجاري قوي ومهم لكل هذه الأطراف؛ حيث ترتبط دول مجموعة السبع ارتباطًا اقتصاديًا وثيقًا بالصين، التي تشكل ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقاعدة التصنيع العالمية الرئيسية.

وأيًا ما كان الأمر فإن الأمريكيين قد حاولوا التقليل من شأن هذه الخلافات، وقد قال مسؤول كبير بالإدارة الأمريكية إن قادة المجموعة مُوَحَّدُون وراء نهج مشترك تجاه الصين، رغم أنها كانت "واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا". وبالفعل فقد تحدث القادة بصوت واحد عن سلسلة من المواقف المتعلقة بالصين، بما في ذلك الحاجة إلى مواجهة ما أطلقوا عليه "الإكراه الاقتصادي"، وحماية التقنيات المتقدمة التي يمكن أن تهدد الأمن القومي، مع التأكيد – في الوقت نفسه – على أن التعاون مع بكين هو أمر ضروري. وتأمل المجموعة أن تضطلع بكين بدور أكبر من أجل إنهاء الحرب في أوكرانيا؛ وبذلت جهودًا لحث الصين على الضغط على شريكتها الاستراتيجية – روسيا – لإنهاء حربها على أوكرانيا وحل النزاعات الإقليمية سلميًا. وعلى كل حال فإن قادة مجموعة السبع قد شددوا في البيان المشترك على أنهم لا يريدون إلحاق الضرر بالصين، بل يسعون إلى إقامة "علاقات بناءة ومستقرة" مع بكين".

قضايا أخرى على الطاولة

لقد كان على طاولة المباحثات قضايا أخرى ناقشتها القمة، من أهمها الاقتصاد العالمي والمشاكل التي يواجهها، والتغير المناخي، والتكنولوجيا، وقد بحث القادة سبل تعميق تعاونهم في هذه القضايا. وكان من الطبيعي أن تُلقي قضية الديون الأمريكية بظلالها على مباحثات القمة، لدرجة أن الرئيس الأمريكي قد ألغي زيارة مقررة لأستراليا وبابوا غينيا الجديدة؛ وذلك للعودة إلى واشنطن من أجل حمل الكونجرس على تمرير تشريع يرفع سقف ديون الحكومة الأمريكية، وقد بادر بالفعل في التفاوض مع قادة الكونغرس بعد عودته مباشرة. وهناك مخاوف من أن فشل الكونجرس في الموافقة على رفع سقف الدين بحلول الأول من يونيو قد يؤدي إلى تعثر الولايات المتحدة في سداد ديونها، وهذا الأمر بدوره سوف تتجاوز تأثيراته الخطيرة الاقتصاد الأمريكي إلى الاقتصاد العالمي. فوفقًا لخدمة أبحاث الكونغرس، فإن حوالي ٣٠ ٪ من ديون الحكومة الأمريكية مملوكة للأجانب، أي حوالي ٧٫٣ تريليونات دولار على شكل سندات خزينة، وكان اثنان من أكبر أصحاب هذا الدين – اليابان وبريطانيا – على رأس طاولة المفاوضات مع بايدن في هيروشيما؛ حيث تحتل اليابان المرتبة الأولى بين حائزي سندات الخزانة الامريكية بمبلغ ١٠٧٦ مليار دولار، تليها الصين بمبلغ ٨٦٧ مليار دولار، ثم المملكة المتحدة بمبلغ ٦٥٥ مليار دولار.

قمة الرباعية

كان من المفترض أن يتبع الاجتماع في هيروشيما عقد قمة في أستراليا لزعماء التحالف الرباعي: الولايات المتحدة، واليابان، والهند، وأستراليا. ولكن في ظل الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة، فقد ألغى بايدن رحلة مخططة إلى أستراليا، وبدلاً من ذلك تم ترتيب هذا اللقاء الرباعي في هيروشيما أيضًا، حيث اجتمع زعماء الدول الأربع التي تشكل الرباعية، برئاسة رئيس وزراء أستراليا، التي ينتابها القلق أيضًا من تنامي النفوذ الصيني؛ وناقش القادة ملفاتهم على عجل، وأكدوا على تعزيز التعاون بينهم، بما يجعل منطقة المحيطيْن الهندي والهادي منفتحة ومزدهرة. هذا وقد أعلن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي أن بلاده ستستضيف قمة الرباعي عام ٢٠٢٤. يُذكر أن هذه المجموعة – المعروفة رسميًا باسم الحوار الأمني الرباعي – قد تأسست منذ عام ٢٠٠٧ بمبادرة يابانية، ولكنها شهدت بروزًا متزايدًا في السنوات الأخيرة، كرد فعل على سياسة الصين الخارجية، ولا سيّما مساعيها للتمدد في منطقة آسيا باسيفيك.

قمة على وقع أخرى

غير بعيد عن هيروشيما، عُقدت قمة أخرى على مدار يومين – لم يكن توقيتها مصادفة – بين الصين ودول آسيا الوسطى: وهي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، حيث أرادت بكين أن تظهر أنها لن تقف مكتوفة الأيدي، وأن لديها خياراتها في الرد على موقف المجموعة منها، وذلك من خلال تعزيز نفوذها في آسيا الوسطى، عبر مشاريع الطاقة، وزيادة حجم التبادل التجاري مع دول هذه المنطقة والذي بلغ ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وفي الوقت نفسه شهدت القمة التوقيع على اتفاقيات تعطي دفعة قوية لمبادرة "الحزام والطريق"، التي تتضمن توسيع شبكات طرق، بحيث تضمن سرعة وصول البضائع الصينية إلى العالم. وقال الرئيس الصيني شي جين بينغ في افتتاح القمة إن بكين مستعدة لمساعدة دول آسيا الوسطى على بناء قدرات دفاعية، وإنها تهدف إلى تعزيز اتفاقات الاستثمار معها.

ومن المعروف أن الصين تسعى لاستعراض نفوذها خارج النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، الذي يهدف إلى الحدّ من تنامي النفوذ الصيني. ومن هذا المنطلق فإن أول أهداف الصين – التي كانت تسعى إلى تحقيقها من خلال انعقاد هذه القمة – هو أن تعزّز أمنها في حدودها الغربية، التي تعتبر بمثابة خاصرة ضعيفة في البنية الأمنية للصين، على عكس ما هو في الشرق والجنوب. وثاني الأهداف تعزيز علاقاتها الاقتصادية في المنطقة؛ حيث توجد فيها استثمارات ضخمة، أضف إلى ذلك أن الصين تبحث عن خيارات أخرى بشأن الطاقة، لا سيّما في ظل معاناة روسيا من آثار العقوبات الغربية.وهنا يمكن أن تثار نقطة جديرة بالاهتمام، ألا وهي موقف موسكو من هذه القمة. فمن المعلوم أن روسيا امتنعت عن إبداء أي موقف رسمي أو علني إزاء هذه القمة، رغم أن هذه القمة – بلا شك – قد تُسفر عن الحدّ من النفوذ الروسي أيضًا، خاصة وأن روسيا تعتبر هذه المنطقة ساحة نفوذ حصري لها. وهذا الأمر بالطبع يمثل مشكلة بالنسبة لهذه الدول – أي دول آسيا الوسطى – والتي عبّرت بوضوح عن قلقها إزاء السياسة الخارجية الروسية في السنوات الأخيرة، خاصة بعد ما حدث مع أوكرانيا، وأظهرت مخاوفها من بعض الممارسات الروسية؛ باعتبار أن النخب الروسية ما زالت تمارس محاولاتها من أجل الهيمنة عليها، ولا تتعامل معها على قدم المساواة، وقد سبق وأن عبّر بعض قادة هذه الدول بوضوح عن هذا الأمر.

الخلاصة

أن قمة مجموعة السبع أظهرت موقفا موحدا فيما يتعلق بروسيا وأظهرت تصميمها على مواجهتها عبر فرض المزيد من العقوبات عليها وتقديم دعم عسكري نوعي لأوكرانيا. وفيما يتعلق بالصين كان القادة والمسؤولون الغربيون واضحين أيضا في تأطير الإجراءات كرد على ما اعتبروه تهديدات الصين وخاصة فيما يتعلق بما سموه "الاكراه الاقتصادي"، ولكنهم حرصوا في الوقت نفسه على جعل الباب مفتوحا، وعبروا عن رغبتهم بعلاقات جيدة معها؛ بحكم حجم العلاقات الاقتصادية معها، وعلى أمل أن تمارس الصين ضغوطا على روسيا. ومع ذلك فإن أكبر تحدي أمام المجموعة هو المحافظة على هذا الزخم في دعم أوكرانيا ومواجهة روسيا، وتحقيق توازن في العلاقة مع الصين بحيث تحافظ على مصالحها معها ولا سيما في المجال الاقتصادي، بينما تكبح مساعيها لعسكرة منطقة بحر الصين الجنوبي وتردعها عن القيام بأي عمل عسكري ضد تايوان.

نيكول غينيسوتو:

ملامح النظام العالمي الجديد

ترجمة :المدى:ليس هناك شك في أن الحرب الروسية –الاوكرانية تمثل نقطة تحول في تاريخ واستقرار النظام الأوروبي، عبر أكثر من ٢٥٠٠٠٠ قتيل من كلا الجانبين، والتدمير الهمجي لمدن بأكملها، وجرائم الحرب، كما ان الأوروبيين مشوشون لكنهم موحدون في دعمهم أوكرانيا، فضلا عن إعادة التسلح المذهلة لألمانيا والاتحاد الأوروبي، وإقصاء روسيا، وتوسيع حلف شمال الأطلسي والمشاركة الهائلة للولايات المتحدة إلى جانب كييف، فكل هذا يمثل ثورة استراتيجية حقيقية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. ولكن هل هو الأمر ذاته بالنسبة للنظام العالمي؟

وهل تمثل الحرب في أوكرانيا أيضًا انفصالاً جذريًا عن بقية العالم؟ انه حدث مذهل بالتأكيد ولكن هل ستقتصر آثاره على القارة الأوروبية؟

ففي معسكر النسبيين، الذين يخففون من التداعيات الاستراتيجية لهذه الحرب ويرونها قبل كل شيء حدثًا أوروبيًا، هنالك العديد من الحجج الجديرة بالاهتمام. بادئ ذي بدء، لم تكن الحرب في أوكرانيا هي التي أوجدت التنافس بين الولايات المتحدة والصين فقد نمت منذ أكثر من عقد، وأصبحت عنصرًا هيكليًا للنظام العالمي. وإذا كانت الحرب في أوكرانيا تعزز هذه القطبية الثنائية، فهي ليست البادئ بها بأي حال من الأحوال.

وبالمثل، فإن تقسيم بلدان الجنوب بين أنصار هذا المعسكر أو المعسكر الآخر – الغرب أو روسيا – قديم قدم الحرب الباردة: وكل من القوى العظمى في ذلك الوقت كانت في حالة حرب في العالم الثالث، في أفريقيا، في آسيا، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية، عن طريق الأقمار الصناعية المتداخلة، بينما حاولت العديد من البلدان الأخرى البقاء في الطريق الأكثر هدوءًا لعدم الانحياز.

أما بالنسبة للأمم المتحدة والتعددية، لا سيما فيما يتعلق بالأمن، فقد أصيبوا بالشلل لسنوات، حيث استخدم الأمريكيون والروس والصينيون حق النقض

بانتظام في كل مرة يزعجهم فيها القرار.أخيرًا،عندما يتعلق الأمر بالعولمة الاقتصادية، تستمر الأرض في التحول، مع تكامل مستدام للأسواق المالية، وانفجار في الاتصالات واندلاع ثورات تكنولوجية هائلة. ولا تشير العقوبات الغربية ضد روسيا إلى نهاية العولمة، فهي على الأكثر لها تأثير في إعادة توزيع تدفقات التجارة العالمية، مع وجود محور روسي صيني أكبر من ذي قبل ونقاط ضعف أكبر في بعض البلدان من الغذاء والطاقة.

أما في مايخص جانب الثوار، بمعنى أولئك الذين جعلوا الحرب في أوكرانيا شهادة ميلاد لنظام استراتيجي عالمي جديد، فإن الحجج الأخرى مقبولة أيضًا. أما أهم مخاوف الصين فمن نواح كثيرة، تعمل الحرب في أوكرانيا بالفعل على تحويل هذا البلد إلى قوة أوروبية، وتنتشر الشائعات حول الوساطة الصينية المحتملة، حتى أن بكين اقترحت خطة سلام مؤخرا، وينظر الغربيون إلى تدخلاتها لتهدئة الموقف النووي لفلاديمير بوتين بارتياح، وحتى لو لم تترك «الصداقة الأبدية» بين بكين وموسكو أي غموض حول موقف الصين، فقد فازت بمكانتها كقوة أساسية لتسوية الصراع في أوروبا، وهذه سابقة عظيمة.

وهنالك تطور ملحوظ آخر،فقد عادت الأيديولوجيا إلى الواجهة كتنظيم استراتيجي للعالم. لقد قامت الولايات المتحدة في الواقع بتبني خطاب حرب عالمية ثالثة بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية، وهو خطاب يحب الروس والصينيين التأثر به على حد سواء.

ونادرًا ما نشهد منذ نهاية الحرب الباردة – حيث كان الصراع بين الديمقراطية والشمولية أساسًا للازدواجية النووية في العالم – مثل هذا التطرف الأيديولوجي على كلا الجانبين، وهو تطرف يمكن أن يؤثر حتى على العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين..

وخلال زيارة الى تركيا، قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إن مفاوضات السلام بشأن أوكرانيا لن تكون ممكنة إلا إذا كانت تهدف إلى إقامة «نظام عالمي جديد» لايقوم على الهيمنة الأمريكية.

كما هدد سيرجي لافروف بإنهاء الاتفاقية التي تسمح بتصدير الحبوب الأوكرانية، وهو أمر ضروري لضمان الأمن الغذائي العالمي ولتمكين إرسال الإنتاج الزراعي المهم لأوكرانيا خارج حدودها.

وقال الوزير خلال مؤتمر صحفي مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو إن «مفاوضات (السلام بشأن أوكرانيا) لا يمكن أن تتم إلا على أساس مراعاة المصالح الروسية»مضيفا بأن «هذه هي المبادئ التي سيؤسس عليها النظام العالمي الجديد»، بعيدا عن الهيمنة الامريكية!

> **نادرا ما نشهد مثل هذا التطرف الأيديولوجي على كلا الجانبين**

أخيرًا، يوجد المعسكر الثالث في الجنوب. وبلدان الجنوب هذه، التي تمثل أكثر من نصف سكان العالم، تحرر نفسها من أي نظام عالمي وتفعل ما تريد: فهي ليست خاضعة، ولا حليفة، ولا محايدة، ولا عدوة، بل يمكن أن تكون كل ذلك في جميع الأوقات أو بشكل مؤقت، ومع الغرب أو ضده. إن براغماتيتهم، أو سخريتهم، تعزز بشكل أكبر الانجراف الراديكالي لمنظري المعسكرين.

وفي هذا السياق، ألا ترغب دول الجنوب في كسب معركة النفوذ في جنوب الكرة الأرضية، كما يحاول الغربيون، أن يفعلوا؟

• باحثة ومحللة سياسية/ترجمة:المدى

د. عبد الحسين شعبان:

الأمازيغيون وثمة حقوق

في خطوة جديدة لتعزيز الهويّة المغربية، وتعميق الوحدة الوطنية، أصـدر العاهل المغربي محمد السادس قـرارًا في مطلع الشهر الجاري (أيـار / مايو ٢٠٢٣)، يقضي باعتبار راس السنة الأمازيغية، الذي يوافق ١٣ كانون الثاني / يناير من كلّ عام "يوم عطلة وطنية"، على غـرار رأس السنة الهجرية و رأس السنة الميلادية. وبحلول السنة المقبلة يكون التقويم الأمازيغي، الذي سيُحتفى به، هو العام الجديد ٢٩٧٤، أي بفارق ٩٥١ سنة عن التقويم الميلادي، وبفارق ١٥٣٠ سنة عن التقويم الهجري.

ويأتي هذا القرار لتوسيع دائرة الحقوق، وإقرارًا بالتنوّع والتعدّدية في إطار الوحدة، أي الاعتراف بوجود مجموعات ثقافية لمجتمع موحّد وثقافات متعدّدة وليس ثقافة واحدة، وذلك باحترام الهويّات الفرعية والخصوصية التي يتكوّن منها المجتمع المغربي، وهو نهج اتّبعه المغرب منذ فترة ليست بالقصيرة، في إطار "التكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية كما جاء في بيان البلاط الملكي.

> قرار الاعتراف بالتقويم الأمازيغي سيفتح أبوابا جديدة للحقوق والحريات

وجرت العادة خلال الأعوام المنصرمة، ولاسيّما في العقدين الأخيرين على إقامة احتفالات شعبية في أماكن عديدة عامة، احتفالاً برأس السنة الأمازيغية، وهو ما كان يقوم به ناشطون أمازيغيون وداعمون لحقوقهم ودعـاة لحقوق الإنسان، وقد سبق لكاتب السطور المشاركة فيها، بما فيها إلقاء محاضرات بشأن التنوّع الثقافي والحقوق الثقافية بشكل عام، واقتراح الحلول المنشودة لمشاكل المجموعات الثقافية، استنادًا إلى تجارب مجتمعات سبقتنا على هذا الطريق، وذلك باعتماد الحوار وسيلة سلمية مجرّبة، وصولاً إلى الاهداف المرجوّة، مع التأكيد على وحدة التراب المغربي ومصالح البلاد العليا.

حقوق لغوية

الجدير بالذكر أن خطوات مماثلة تتعلّق بحقوق الأمازيغيين الثقافية، كانت قد اتُّخذت في الجزائر أيضًا، وهو أمر احتاج إلى وقت لتكوين قناعة مجتمعية لإقرار هذه الحقوق اللغوية والثقافية، خصوصًا بتحوّل جزء من الرأي العام إلى جانبها، بـدلاً من استغلال جهات معادية لتطلّعات الامازيغيين لإحداث شرخ في الوحدة الوطنية، وبما يلحق الضرر بالهويّة الجامعة.

لقد تدرّجت المغرب في الاعتراف بالحقوق الثقافية للأمازيغيين، ففي العام ٢٠٠١، اعترف الخطاب الملكي بها في بلدة أغادير، ثم في العام ٢٠١١، جرى إقـرار تعديلات دستورية جوهرية بضمنها اعتبار الأمازيغية لغة رسمية. وفي العام ٢٠١٩ تم تنظيم قانون لاستعمالها أسوة باللغة العربية في الوثائق الإدارية والمعاملات الرسمية، إضافة إلى تعميم تدريسها تدريجيًا خلال ١٥ عامًا، في ظلّ برنامج طويل الامد، ابتدأ جزئيًا منذ العام ٢٠٠٣، وهو يحتاج إلى تسريع وتيرته وتعميق محتواه وتخصيص كادر إداري وتربوي مناسب للقيام بهذه المهمة التوحيدية التكاملية.

حرف عربي

ومنذ العام ٢٠٠٣، أقرّ قانون كتابة الأمازيغية بحروفها الخاصة، المعروفة "تيفيناغ"، حيث تتصدّر واجهات المؤسسات الرسمية، وقد أُثير جدل واسع حول استخدام الحرف العربي أو اللاتيني، حتى استقرّ الأمر على الحرف الاصلي للغة الأمازيغية، وهو جزء من التراث التاريخي الذي بحاجة إلى إحيائه.

مشكلة المجموعات الثقافية تتطلب تعزيز مبدأ المواطنة المتساوية والمتكافئة

لقيَ قرار الملك محمد السادس ترحيبًا واسعًا وابتهاجًا كبيرًا من جانب الأمازيغيين، بمن فيهم سكّان الشمال المغربي، على الرغم من التفاوت في معدّلات التنمية وشعورهم بالحيف والغُبن والإجحاف، والتي حاولت بعض القوى الخارجية استغلاله، لذلك اعتُبر هذا القرار تاريخيًا ورمزيًا وحضاريًا وإنسانيًا بالتفاعل الخلاّق مع قيم حقوق الإنسان الكونية، واستجابةً ضرورية لتعزيز اللُّحمة المغربية.

إن قرار الاعتراف بالتقويم الأمازيغي والاحتفال الرسمي بـرأس السنة الأمازيغية، هو احتفاء بهويّة الأرض والجغرافيا والتاريخ، وسيفتح أبوابًا جديدة للحقوق والحريّات تلك التي ابتدأت منذ أواسط التسعينيات، خصوصًا بعدد من الإجراءات الجريئة التي اتّخذها الملك الحسن الثاني، في ظلّ حكومة عبد الرحمن اليوسفي (١٩٩٨- ٢٠٠٢)، الأمر الذي وفّر فسحة مناسبة لوعي جديد، قوامه المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية واحترام حقوق الإنسان، وهذه كلّها أدوات فعالة للتنمية المستدامة بجميع جوانبها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والنفسية والصحية والتربوية والبيئية وغيرها، وهي حقول اشتغل عليها المغرب خلال العقود الثلاثة المنصرمة، في ظلّ اتساع دائرة الحريّات، ولاسيّما حريّة التعبير.

وقد راكم المغرب تجربةً غنيةً على هذا الصعيد، في ظلّ دور نشيط وحيوي للمجتمع المدني، واستجابة ومبادرة ملكية جريئة، ناهيك عن قدرة فائقة في قراءة المستجدّات والمتغيّرات الإقليمية والعالمية في ضوء المصالح الوطنية.

ودلّت التجربة التاريخية الكونية، أن مشكلة المجموعات الثقافية وإشكالياتها في مجتمعات متعدّدة الثقافات، تتطلّب معالجةً استثنائية لأوضاع استثنائية، بتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية والمتكافئة والحيوية، في إطار الوحدة الوطنية، إذْ كان التنكّر للهويّات الفرعية فادحًا والخسارة المادية والمعنوية كبيرة، الأمر الذي أدّى إلى تفاقمها وتعقيدها، مما ضاعف من استغلال القوى الخارجية لها، بالتغلغل الناعم، وبوسائل مختلفة لخلخلة كيانية المجتمع ووحدته وتعطيل تنميته وتقدّمه، وليس حرصًا على حقوق المجموعات الثقافية.

*صحيفة «الخليج» الاماراتية

مانويل مونييز، سمير ساران

الذكاء الاصطناعي والديمقراطية والنظام العالمي

*بروجيكت سنديكيت

مدريد/نيودلهي ــ ربما يشير المؤرخون في المستقبل إلى النصف الثاني من مارس/آذار ٢٠٢٣ على أنه اللحظة التي بزغ فيها حقا فجر عصر الذكاء الاصطناعي. ففي غضون أسبوعين فقط، شهد العالم إطلاق GPT-٤، و Bard، وClaude، وMidjourney V٥، وSecurity Copilot، وغير ذلك الكثير من أدوات الذكاء الاصطناعي التي فاقت توقعات الجميع تقريبا.

الواقع أن التطور الواضح الذي طرأ على نماذج الذكاء الاصطناعي الجديدة تجاوز توقعات أغلب الخبراء بعشر سنوات.

لقرون من الزمن، عملت الإبداعات الخارقة ــ من اختراع المطبعة والمحرك البخاري إلى ظهور السفر جوا والإنترنت ــ على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتوسيع نطاق القدرة على الوصول إلى المعلومات، وتحسين الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية بشكل كبير. لكن مثل هذه التطورات التحويلية كان لها أيضا تأثيرات سلبية، ولن يكون انتشار أدوات الذكاء الاصطناعي بهذه الوتيرة السريعة مختلفا.

الذكاء الاصطناعي قادر على أداء مهام يكره الأفراد القيام بها. من الممكن الاستعانة به أيضا لتوفير التعليم والرعاية الصحية لملايين من البشر الـمُـهـمَـلين في ظل الأطر القائمة.

كما يمكن استخدامه لتعزيز البحث والتطوير بدرجة

عظيمة، وهو ما قد يبشر بدخول عصر ذهبي جديد من الإبداع والابتكار. لكنه قد يعمل أيضا على تعزيز إنتاج ونشر الأخبار الزائفة؛ وإزاحة العمل البشري على نطاق ضخم؛ وخلق أدوات خطرة ومدمرة وقد تكون معادية لوجودنا ذاته.

على وجه التحديد، يعتقد كثيرون أن قدوم الذكاء العام الاصطناعي ــ الذكاء الاصطناعي القادر على تعليم نفسه أداء أي مهمة إدراكية يستطيع البشر القيام بها ــ من شأنه أن يشكل تهديدا وجوديا للبشرية.

الواقع أن الذكاء العام الاصطناعي المصمم بإهمال (أو الذي يحكم عمله «صندوق أسود») قد ينفذ مهامه بطرق تجعل العناصر الأساسية التي تتألف منها إنسانيتنا عُرضة للخطر. بعد ذلك، قد يصبح الذكاء العام الاصطناعي وسيطا في تحديد ما يعنيه أن تكون إنسانا.

من الواضح أن الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الناشئة تستلزم حوكمة أفضل، وخاصة على المستوى العالمي. لكن الدبلوماسيين وصناع السياسات الدولية كانوا يتعاملون تاريخيا مع التكنولوجيا على أنها مسألة «قطاعية» من الأفضل أن تُترَك لوزارات الطاقة أو المالية أو الدفاع ــ وهو منظور ضيق قاصر يذكرنا باعتبار حوكمة المناخ حتى وقت قريب حِكرا على الخبراء العلميين والفنيين.

الآن، مع احتلال المناقشات التي تتناول قضية المناخ مركز الصدارة، يُنظَر إلى حوكمة المناخ على أنها مجال فوقي يتألف من مجالات أخرى كثيرة، بما في ذلك السياسة الخارجية. وعلى هذا فإن بنية الحوكمة اليوم تهدف إلى عكس الطبيعة العالمية التي تتسم بها هذه القضية، بكل ما تنطوي عليه من فوارق دقيقة وتعقيدات.

كما تشير المناقشات التي دارت في إطار قمة مجموعة السبع الأخيرة التي استضافتها مدينة هيروشيما، فإن الحوكمة التكنولوجية ستتطلب نهجا مماثلا. ذلك أن الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الناشئة ستغير بدرجة كبيرة مصادر القوة وأساليب توزيعها وفرضها في مختلف أنحاء العالَم. سوف تسمح هذه التكنولوجيات بنشوء قدرات دفاعية وهجومية جديدة، وخلق مجالات جديدة تماما للصدام والمنافسة والصراع ــ بما في ذلك في الفضاء الإلكتروني (السيبراني) والفضاء الخارجي. وسوف تحدد ماذا نستهلك، فتعمل حتما على تركيز عائدات النمو الاقتصادي في بعض المناطق، والصناعات، والشركات، في حين تحرم آخرين من الفرص والقدرات المماثلة.

> **التطور الذي طرأ تجاوز توقعات أغلب الخبراء بعشر سنوات**

من الأهمية بمكان أن ندرك أن الذكاء الاصطناعي سيخلف تأثيرا كبيرا على حقوقنا وحرياتنا الأساسية، وعلاقاتنا، والقضايا التي نهتم بها، بل وحتى معتقداتنا الأشد رسوخا. من خلال حلقات التغذية الراجعة والاعتماد على بياناتنا الخاصة، ستتسبب نماذج الذكاء الاصطناعي في تفاقم التحيزات القائمة وإرهاق العقود الاجتماعية الضعيفة بالفعل في عدد كبير من البلدان.

هذا يعني أن استجابتنا يجب أن تشمل عددا كبيرا من الاتفاقات الدولية. على سبيل المثال، في الأحوال المثالية، سنعمل على صياغة اتفاقيات جديدة (على مستوى الأمم المتحدة) للحد من استخدام تكنولوجيات بعينها في ساحة المعركة. سيكون إبرام معاهدة تحظر صراحة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بداية جيدة؛ وسوف تكون اتفاقيات تنظيم الفضاء السيبراني ــ

وخاصة الأعمال الهجومية التي تديرها روبوتات مستقلة ــ ضرورية بذات القدر.

ويشكل إنشاء ضوابط تنظيمية تجارية جديدة ضرورة حتمية. إن الصادرات غير المقيدة من تكنولوجيات بعينها من الممكن أن تمنح الحكومات أدوات قوية لقمع المعارضة وتعظيم قدراتها العسكرية بشكل جذري. علاوة على ذلك، لا نزال في احتياج إلى تحسين أدائنا بشكل كبير في ما يتصل بضمان تكافؤ الفرص في الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك من خلال فرض الضرائب المناسبة على مثل هذه الأنشطة.

يبدو أن قادة مجموعة السبع يدركون بالفعل أن من مصلحة الدول الديمقراطية، في ظل الخطر المحتمل الذي يهدد استقرار المجتمعات المفتوحة، أن تعكف على تطوير نهج مشترك لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي. تكتسب الحكومات الآن قدرات غير مسبوقة في ما يتصل باصطناع الرضا والقبول والتلاعب بالرأي.

عندما تقترن بأنظمة مراقبة هائلة، يصبح بوسع القوة التحليلية التي تتسم بها أدوات الذكاء الاصطناعي المتقدمة خلق وحوش تكنولوجية عملاقة: دول وشركات تعرف كل شيء وتملك القدرة على تشكيل سلوك المواطن وقمعه، إذا لزم الأمر، داخل وعبر الحدود. من الأهمية بمكان عدم الاكتفاء بدعم الجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو لإنشاء إطار عالمي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بل وأيضا الدفع باتجاه ميثاق عالمي للحقوق الرقمية.

يشير محور الاهتمام المواضيعي في دبلوماسية التكنولوجيا ضمنا إلى الحاجة إلى استراتيجيات جديدة في التعامل مع القوى الناشئة. على سبيل المثال، الطريقة التي تتناول بها الاقتصادات الغربية شراكاتها مع الديمقراطية الأكبر في العالَم، الهند، قد تُفضي إلى نجاح هذه الدبلوماسية أو فشلها.

من المرجح أن يكون اقتصاد الهند ثالث أكبر اقتصاد على مستوى العالم (بعد الولايات المتحدة والصين) بحلول عام ٢٠٢٨. فقد كان نموها غير عادي، ويعكس القسم الأعظم من ذلك النمو البراعة في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي. الأمر الأكثر أهمية هو أن وجهات نظر الهند بشأن التكنولوجيات الناشئة تشكل أهمية بالغة.

ذلك أن الكيفية التي تنظم بها وتدعم تقدم الذكاء الاصطناعي ستحدد كيف يستخدمه مليارات من البشر.

> **الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الناشئة تستلزم حوكمة أفضل**

يشكل التعاون مع الهند أولوية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما يتضح لنا من المبادرة الامريكية الهندية الأخيرة بشأن التكنولوجيا الحرجة والناشئة، ومجلس التجارة والتكنولوجيا بين الاتحاد الأوروبي والهند، الذي اجتمع في بروكسل هذا الشهر.

لكن ضمان نجاح هذه الجهود يستلزم استيعاب السياقات والاهتمامات الثقافية والاقتصادية.

وسوف يساعدنا تقدير هذه الفوارق الدقيقة في بناء مستقبل رقمي مزدهي وآمن. أما البديل فهو توليد الذكاء الاصطناعي بالمجان للجميع.

* مانويل مونييز، عميد جامعة IE وعميد كلية IE للسياسة والاقتصاد والشؤون العالمية.
سمير ساران، رئيس مؤسسة أبحاث المراقب.

الموسم الثاني للإنصات المركزي